الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/20/BOL/3

الجمعية العامة

Distr.: General
25 July 2014
Arabic
Original: English/Spanish

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة العشرون
٢٧ تشرين الأول/أكتوبر - ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

موجز أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥(ج) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١ والفقرة ٥ من مرفق قرار المجلس ١٦/٢١

دولة بوليفيا المتعددة القوميات*

هذا التقرير موجز للمعلومات المقدمة من ٢٦ جهة صاحبة مصلحة[1] إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل. وهو يتَّبع المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في مقرّره ١١٩/١٧. ولا يتضمن التقرير أية آراء أو وجهات نظر أو اقتراحات من جانب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ولا أي حكم أو قرار فيما يتصل بادعاءات محدَّدة. وقد ذُكرت بصورة منهجية في حواشي نهاية النص مراجع المعلومات الواردة في التقرير، كما تم قدر الإمكان الإبقاء على النصوص الأصلية دون تغيير. وعملاً بقرار المجلس ٢١/١٦، يُخصص، حسب مقتضى الحال، فرع مستقل لإسهامات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للدولة موضوع الاستعراض والمعتمدة بناء على التقيّد الكامل بمبادئ باريس. وتتاح على الموقع الشبكي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان النصوص الكاملة التي تتضمن جميع المعلومات الواردة. وقد روعي في إعداد التقرير دورية الاستعراض والتطورات التي حدثت في تلك الفترة.

* لم تُحرَّر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

(A) GE.14-09719 180914 031014

1409719

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المعلومات المقدمة من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للدولة موضوع الاستعراض والمعتمدة بناء على التقيد التام بمبادئ باريس[٢]

١- أشار مكتب أمين المظالم[٣]، فيما يتعلق بمبدأ عدم التمييز وبحقوق فئات محددة من السكان[٤]، إلى وجود أوجه قصور في تطبيق القانون ونقص في الموارد[٥].

٢- واعتُمد في عام ٢٠١٣ قانون بشأن المسنّين، لكن لم تُخصص الميزانية اللازمة لتنفيذه. ويفتقر نحو ١٠ في المائة من المسنّين في البلد، ولا سيما النساء والأشخاص المنتمين إلى الشعوب الأصلية، إلى وثائق هوية، ومن ثَم لا يمكنهم الاستفادة من معاش الشيخوخة العام[٦].

٣- وما زال التمييز يمارَس ضد الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بإمكانية الوصول، والحصول على السكن، والإدماج في نظام التعليم وسوق العمل. لذا، يلزم رفع مستوى الوقاية والحماية في هذا السياق من منظور جنساني مشترك بين الثقافات[٧].

٤- وعلى الرغم من وجود تشريع يحمي حقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، فإن التمييز الممارَس ضدهم يثير قلقاً. ولا يقدم البلد طرحاً شاملاً ومتمايزاً بخصوص النساء والأطفال، كما أن الميزانية المرصودة لهذا المجال غير كافية[٨].

٥- وبالرغم من وجود تشريع يحمي حقوق فئة المثليين والمثليات جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية، فإنها لا تزال تواجه التمييز، خصوصاً في مجال العمل[٩].

٦- ويفتقر القانون الداخلي حتى الآن إلى تعريف جنائي لجريمة التعذيب يتفق وأحكام معاهدات حقوق الإنسان[١٠]. ورغم إنشاء دائرة منع التعذيب، فإنها لا تستوفي، بوصفها هيئة تابعة لوزارة العدل، الشروط المقتضى استيفاؤها في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة[١١].

٧- ولم يحرز البلد تقدماً في تعديل التشريعات الجنائية العسكرية التي يتعارض مضمونها مع دستور الدولة السياسي ومع معاهدات حقوق الإنسان[١٢].

٨- وبخصوص التوصيات المتعلقة بحالة الأشخاص مسلوبي الحرية[١٣]، يفتقر البلد إلى خطة معتمدة من منظور جنساني ومراعٍ لحقوق الإنسان وللفوارق بين الأجيال. وتبلغ نسبة مسلوبي الحرية رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة ٨٤ في المائة وتبلغ نسبة اكتظاظ السجون ٢٣٣ في المائة. وأحوال احتجاز النساء أسوأ من أحوال احتجاز الرجال في مرافق الاحتجاز ذات الهياكل الأساسية المشتركة، ويتفاقم الوضع سوءاً عند بقاء أبنائهن معهن في مرفق الاحتجاز[١٤].

٩- واعتُمد قانون شامل لمكافحة العنف ضد المرأة[١٥]. بيد أن القانون لم تصدر له لائحة ولم تُرصد ميزانية لضمان تنفيذه. ولم تنشأ دور إيواء لحماية ضحايا العنف، كما أن

نظام منع العنف بين الجنسين ورعاية ضحاياه والمعاقبة عليه معطَّل. ويتفشى الإفلات من العقاب، وتستمر الحواجز الجنسانية التي تعوق إمكانية اللجوء إلى القضاء، وتطول كثيراً المدة التي يستغرقها البت في القضايا[١٦].

١٠- ويفتقر البلد إلى سياسات عامة شاملة لحماية الطفل والمراهق[١٧]، وإلى خطط للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال[١٨]. ولا تنتهج بوليفيا سياسة لحماية الأطفال الذين يعيشون في السجون مع آبائهم وأمهاتهم مسلوبي الحرية.

١١- وفي مجال الاتجار بالأشخاص وتهريبهم[١٩]. لدى البلد قانون شامل وسياسة عامة بهذا الشأن وهيئات معنية تابعة للدولة، وقد أُحرز تقدم في مراقبة خروج الأطفال والمراهقين من البلاد[٢٠]. ويوصى بتعزيز عمل الهيئات الحدودية وجهاز الشرطة المتخصصة والنيابات، وإنشاء دور إيواء مؤقتة للضحايا، وزيادة مخصصات الميزانية في هذا المجال، وممارسة درجة أكبر من الرقابة على وكالات التوظيف الخاصة[٢١]. ومن اللازم وضع سياسة بشأن عودة الضحايا وإدماجهم في سوق العمل، والتعجيل بتنقيح قانون الإجراءات الجنائية[٢٢].

١٢- وفيما يتصل بالتوصيات[٢٣] المتعلقة بإقامة العدل، لم تُعتمد حتى الآن مشاريع قوانين الإجراءات الجنائية والإجراءات الزراعية البيئية وإجراءات العمل[٢٤]. ولا تزال أزمة إقامة العدل محتدمة، على الرغم من انتخاب قضاة المحكمة الدستورية المتعددة القوميات والمحكمة القضائية العليا ومجلس القضاء في عام ٢٠١١[٢٥].

١٣- ولم يُحاكم أكثر من ٨٠ في المائة من السجناء في البلد. ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من التوصية المقدمة من مكتب أمين المظالم ومن هيئات أخرى، أُدرج معيار الخطر الفعلي على المجتمع أو الضحية كسبب للاحتجاز في مشروع قانون الإجراءات الجنائية[٢٦].

١٤- وبعد مضي خمسة أعوام على الأحداث التي وقعت في مقاطعتي تشوكيساكا وباندو، لم يُبت حتى الآن في الدعاوى الجنائية المتعلقة بها، نظراً لوجود مشاكل إجرائية وقلة الاهتمام المولى لتحديد المسؤولين عن وقوع هذه الأحداث ومعاقبتهم[٢٧].

١٥- وانخفضت نسبة البطالة الصريحة في المناطق الحضرية إلى ٣،٢ في المائة، إلا أن عدم استقرار فرص العمل[٢٨] لا يزال مشكلة رئيسية في هذا المضمار. إذ تعمل معظم النساء في القطاع غير الرسمي، وتتجاوز نسبة ربّات المنازل ٣٠ في المائة، ويعمل كثير من النساء مع أبنائهن في شركات التعدين الصغيرة التي تفتقر إلى شروط السلامة والصحة اللازمة. ومن الملاحظ ضرورة وضع سياسات عامة لرعايتهن[٢٩].

١٦- أما عن الضمان الاجتماعي[٣٠]، فتتمثل أهم التغييرات في خفض سن التقاعد وإنشاء نظام الدخل التضامني والدخل الأساسي[٣١]. غير أن الإصلاح الذي أُجري لم يأخذ الفوارق الجنسانية في الاعتبار، كما استثنى قانون تنظيم العمل المترلي المأجور العاملات اللائي يتقاضين أجوراً[٣٢].

١٧- ومن البارز توسيع نطاق التغطية بخدمات الإمداد بالمياه الصالحة للشرب. إلا أنه لم يصدر قانون للمياه لتنظيم إدارتها والعناية بها[٣٣].

١٨- وعلى الرغم من زيادة ميزانية برامج الصحة ورفع مستوى التغطية الصحية[٣٤] يبرز افتقار خدمات الرعاية المقدمة إلى الجودة والحميمية وتبرز الاختلافات بينهما في المناطق الريفية والحضرية. ومما يثير القلق، عدم وجود نظام التأمين الصحي العام المقرَّر في دستور الدولة السياسي[٣٥].

١٩- ويفتقر البلد إلى تشريعات وسياسات عامة بشأن حماية الحقوق الجنسية والإنجابية، الأمر الذي أدى إلى استمرار حالات حمل المراهقات، ووفيات الأمهات بسبب عمليات الإجهاض السرية، وحالات سرطان عنق الرحم والثدي[٣٦].

٢٠- وأدمجت بوليفيا في نظمها تشريعاً بشأن الحق في التعليم[٣٧] والتعليم الثنائي المشترك بين الثقافات، فضلاً عن مشاريع للقضاء على الأمية، وتعزيز الالتحاق بنظام التعليم والاستمرار فيه، وتدريب المعلمين. ومما يثير القلق، عدم تمام إنفاذ نظام التعليم الشامل لذوي الإعاقة. كما لا تنفَّذ تدابير شاملة لمنع العنف في المدرسة داخل الفصول[٣٨]. وقاد مكتب أمين المظالم تنفيذ إجراءات تهدف إلى إخراج الأطفال من السجون، ونجح في إدماج ٣٥ في المائة منهم في أُسر كبيرة ودور إيواء تابعة للدولة[٣٩].

٢١- وتسجل الشعوب الأصلية[٤٠] أعلى مؤشر للفقر المدقع في البلد، ومن الملاحظ انقسام منظماتها، وإنشاء كيانات موازية، ونشوب نزاعات داخلية بين مؤيدي الحكومة ومعارضيها[٤١]. وفيما يتعلق بالحق في المشاورة المسبقة والحرة والمستنيرة، تبرز مظاهر تقدم في تنفيذ أحكام المحكمة الدستورية، غير أن من الملاحظ ضرورة اعتماد قانون لتنظيم عملية المشاورات على نحو تشاركي في إطار أحكام دستور الدولة السياسي والمعاهدات الدولية[٤٢]. ومن البارز أيضاً اعتماد سياسة منح الأراضي من أجل القضاء على الرق وتسجيل الأراضي، كما تبرز أعمال شعب الغواراني دفاعاً عن حقوقه. ورغم ذلك، فقد اتخذت المشكلة أبعاداً تؤدي إلى إدامة هذا النظام[٤٣].

٢٢- وأصدرت بوليفيا قانوناً للهجرة[٤٤] يمنح المهاجرين حقوقاً متساوية مع حقوق سائر السكان، بما في ذلك فترة سماح لتسوية وضعهم القانوني. ومما يؤسف له ارتفاع تكاليف الإجراءات ذات الصلة، وهو ما تتعذر معه إمكانية الإفادة منها، وعدم وجود سياسات عامة شاملة تحقق العودة الطوعية والاندماج، فضلاً عن استثناء القانون آلية يعتمدها مكتب أمين المظالم لحماية البوليفيين والبوليفيات في الخارج[٤٥].

ثانياً- المعلومات المقدمة من الجهات صاحبة المصلحة

ألف- المعلومات الأساسية والإطار

١- نطاق الالتزامات الدولية[٤٦]

٢٣- أفادت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بأن بوليفيا لم تصدّق على البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام[٤٧]. وحثّ الائتلاف العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام بوليفيا على التصديق على البروتوكول[٤٨].

٢- الإطار الدستوري والتشريعي

٢٤- أوصت منظمة هيومن رايتس ووتش بأن تنفذ بوليفيا نظام روما الأساسي في تشريعاتها الوطنية، بسبل تشمل إدماج أحكام قانونية بشأن التعاون على وجه السرعة وعلى نحو كامل مع المحكمة الجنائية الدولية، والتحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب ومقاضاة مرتكبيها أمام المحاكم الوطنية[٤٩].

٢٥- وأوصت منظمة العفو الدولية بأن تضمن بوليفيا اتساق تعريف جريمة التعذيب والعقوبة المقررة لها في القانون الجنائي مع أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب، وتماشي تنفيذ الآلية الوطنية لمنع التعذيب مع أحكام البروتوكول الاختياري للاتفاقية[٥٠]، على النحو الموصى به[٥١].

٢٦- وأوصت كل من مبادرة الحقوق الجنسية، وجماعة المثليين والمثليات جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية في بوليفيا، والورقة المشتركة ٨ بإصدار قانون بشأن الهوية الجنسانية[٥٢]. وأوصت الورقة المشتركة ٨ أيضاً بتعديل قانون السجل المدني بحيث يشمل الهوية الجنسانية بين أسباب جواز تعديل الاسم ونوع الجنس في الوثائق القانونية لمغايري الهوية الجنسية[٥٣].

٢٧- كما أوصت الورقة المشتركة ٨ بتعديل مواد القانون المدني وقانون الأسرة التي تحظر على الشريكين من نفس نوع الجنس تكوين أسرة، وتعديل أحكام قانون الطفل والمراهق التي تحظر عليهما التبنّي[٥٤].

٢٨- وتوصي منظمة العفو الدولية بأن تعتمد بوليفيا مشروع القانون الذي يكفل الحق في تلقي معلومات عن الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية، الخاضع للنقاش حالياً[٥٥].

٢٩- وأوصت الورقة المشتركة ١٢ بضمان اتفاق مشروع القانون المتعلق بإطار المشاورات مع القانون الدولي، وكفالته موافقة الشعوب الأصلية موافقةً حرة ومسبقة ومستنيرة على القرارات المتعلقة بأي مشاريع قد تمس حقوقها[٥٦].

٣- الإطار المؤسسي والبنية الأساسية لحقوق الإنسان وتدابير السياسة العامة

٣٠- أوصت الورقة المشتركة ١٢ بتحسين الهياكل الأساسية لمكاتب الدفاع عن الطفل والمراهق والنيابات المعنية بهما[٥٧].

٣١- وأشارت الورقة المشتركة ٦ إلى ضرورة إنشاء وزارة للطفل والمراهق[٥٨].

٣٢- وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها بشأن عدم استقلال الآلية الوطنية لمنع التعذيب التي أُنشئت في عام ٢٠١٣ وتعمل حالياً تحت رعاية وزارة العدل[٥٩]. وأشارت الورقة المشتركة ٦ إلى أنه ينبغي إنشاء آلية مستقلة تتمتع بالموارد الكافية وتأخذ في الحسبان جبر ضحايا التعذيب جبراً كاملاً[٦٠].

٣٣- وفيما يتعلق بآليات وسياسات النهوض بالمرأة[٦١]، أشارت الورقة المشتركة ١ إلى أن مكتب وكيل وزارة تكافؤ الفرص تعرض إلى تفكيك لسلطته الهرمية على نحو حد من قدرته على تقرير السياسات العامة والتأثير في سائر هيئات اتخاذ القرارات[٦٢].

٣٤- وأشارت الورقة المشتركة ٦ إلى أنه ينبغي تقييم تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ قبل اعتماد الخطة الجديدة التي ينبغي أن تأخذ في الحسبان توصيات آلية الاستعراض الدوري الشامل وغيرها من آليات حقوق الإنسان، وينبغي أن تُرصد لها ميزانية[٦٣].

٣٥- كما أشارت الورقة المشتركة ٦ إلى أنه قد فُرغ من إعداد خطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان، لكنها لم تُعتمد بمرسوم سامٍ حتى هذا التاريخ[٦٤].

٣٦- وأفادت الورقة المشتركة ٦ باعتماد القانون الذي يقرّ تدابير حماية حقوق المسنّين ولائحته، غير أن المؤسسات العامة والخاصة ما برحت ترتكب انتهاكات بحقهم وتمارس سوء المعاملة والتمييز ضدهم. وأشارت الورقة إلى أنه ينبغي تنفيذ برامج للتوعية بحقوق المسنين ومرحلة الشيخوخة[٦٥].

٣٧- ورحبت منظمة العفو الدولية باعتماد الخطة الوطنية الاستراتيجية للصحة الجنسية والإنجابية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥[٦٦]، وأوصت بتوفير الموارد اللازمة لتنفيذها[٦٧].

٣٨- وأحالت كل من مبادرة الحقوق الجنسية، وجماعة المثليين والمثليات جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية في بوليفيا، والورقة المشتركة ٨ إلى التوصيات[٦٨] المتعلقة بالهوية الجنسانية. وأوصت الورقة المشتركة ٨ بتنفيذ خطة عمل لمكافحة التمييز بسبب الميل الجنسي والهوية الجنسانية والوفاء بالالتزام بتعزيز مبادئ يوغياكارتا المشار إليها في الخطة الوطنية لحقوق الإنسان. كما أوصت الورقة المشتركة ٨ بإصدار تعليمات إلى اللجنة الوطنية لمكافحة العنصرية والتمييز بإعداد تقارير بحالات التمييز الممارَس ضد المثليين والمثليات جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وإجراء حملات للتوعية والتدريب[٦٩].

باء- التعاون مع آليات حقوق الإنسان

٣٩- بخصوص التوصيات المتعلقة بآليات حقوق الإنسان[٧٠]، أشارت الورقة المشتركة ٦ إلى افتقار بوليفيا إلى آليات لتنفيذ التوصيات ومتابعة تنفيذها[٧١].

جيم- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق

١- المساواة وعدم التمييز

٤٠- أحالت الورقة المشتركة ١٢ إلى التوصيات المتعلقة بالتمييز بين الجنسين[٧٢] وأوصت بإجراء حملات توعية للجمهور بشأن المسائل الجنسانية[٧٣].

٤١- وفيما يتصل بالتوصيات المتعلقة بالتمييز[٧٤]. أفادت الورقة المشتركة ١ بأن الجهاز التنفيذي لم يعتمد سياسة مكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، الأمر الذي يعرقل تنفيذها وتخصيص الموارد اللازمة لذلك[٧٥]. ويجهل موظفو القضاء ومقيمو العدل، على حد سواء، قانون مكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز رقم ٠٤٥ (الصادر عام ٢٠١٠)، وهو ما يصعّب معالجة الشكاوى إجرائياً. وأشارت الورقة المشتركة ١ إلى ضرورة طرح مسألة دور وسائط الإعلام والمحتوى الإعلامي القائم على التمييز بين الجنسين[٧٦].

٢- حق الفرد في الحياة والحرية وأمنه الشخصي

٤٢- أوضحت الورقة المشتركة ٦ أنه ينبغي لبوليفيا اعتماد إجراءات وقائية وتحسين مستوى استجابة نظام القضاء لكسب ثقة المواطنين والتصدي لأعمال الإعدام الغوغائي[٧٧].

٤٣- كما أشارت الورقة المشتركة ٦ إلى ضرورة إتمام ما يجري من تحقيقات في ادعاءات ارتكاب أفعال تعذيب، والأمر بتوقيع العقوبات المترتبة على ذلك، وجبر الضحايا جبراً كاملاً[٧٨]. وأوصت منظمة هيومن رايتس ووتش بتلافي التأخير في التحقيق في ادعاءات التعذيب[٧٩].

٤٤- وأحالت منظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والورقتان المشتركتان ١ و١٢ إلى التوصيات المتعلقة بأحوال السجون[٨٠]. وأوصت منظمة العفو الدولية بتحسين أحوال السجون وفقاً للمعايير الدولية وتلبية الاحتياجات الأساسية للأطفال الذين يعيشون مع والديهم في السجن[٨١]. وأوصت الورقة المشتركة ١٢ بتنفيذ قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات[٨٢]. وأوصت منظمة هيومن رايتس ووتش بخفض نسبة اكتظاظ السجون، وتوفير التغذية والرعاية الصحية الطبية الكافيتين

للسجناء، والحد من قدرتهم على السيطرة على السجون التي تؤدي إلى اندلاع العنف على أيدي العصابات المتبارية على السيطرة[٨٣].

٤٥- وأوصت جمعية "إن - فيا" الكاثوليكية الدولية لخدمة الشابات بتحسين أحوال احتجاز النساء والأطفال[٨٤]. وأشارت الورقتان المشتركتان ٦ و٤ إلى ضرورة وضع سياسة لتوفير بدائل لأبناء مسلوبي الحرية[٨٥]. وأبدت الورقة المشتركة ٤ قلقاً بشأن الاعتداءات الجنسية على الأطفال والمراهقين في مرافق احتجاز الرجال[٨٦].

٤٦- وأحاطت منظمتا العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش علماً بأن بوليفيا أيّدت ما قُدم من توصيات بإعلاء حقوق النساء والفتيات[٨٧]. وقد أُجيز التشريع الرامي إلى منع العنف ضد النساء والفتيات والمعاقبة عليه ويجري تنفيذه حالياً[٨٨]. إلا أن منظمة هيومن رايتس ووتش أشارت إلى استمرار تعرّض النساء والفتيات في بوليفيا للخطر وأوصت بتنفيذ أحكام القانون ذي الصلة، كإنشاء دور إيواء للنساء[٨٩]. وأوصت الورقة المشتركة ١٢ بإجراء حملات تدريبية وتوعوية بشأن ظاهرة العنف القائم على نوع الجنس لموظفي القضاء والقطاع العام ولعامة الجمهور[٩٠]. وأفادت مؤسسة "انهضي يا امرأة" (Levántate Mujer) بعدم إنفاذ القانون على نحو كامل لعدم إلغاء القانون السابق لمكافحة العنف المترلي (الصادر عام ١٦٤٧). وتعتري القانون الجديد ثغرات وأوجه عدم اتساق تحول دون عمل السلطات به[٩١]. وأشارت الورقة المشتركة ١ إلى عدم إنشاء محاكم متخصصة والافتقار إلى سجل موحد مركزي للمعلومات. وأوصت الورقة المشتركة ١ بإنشاء الهيئات المنصوص عليها في القانون لكفالة الرعاية والحماية والجبر للنساء، فضلاً عن معاقبة المعتدين[٩٢].

٤٧- وأفادت المبادرة العالمية لإنهاء جميع أشكال العقوبة البدنية للأطفال بأن العقوبة البدنية للأطفال في بوليفيا مشروعة في المترل وفي أوساط الرعاية البديلة ومؤسسات الرعاية النهارية والمؤسسات العقابية، وبأن مدى قانونيتها كحكم قضائي في النظام القضائي للشعوب الأصلية غير واضح، على الرغم من توصيات لجنة حقوق الطفل وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل التي قبلها البلد[٩٣]. وأوصت المبادرة العالمية باعتماد مشروع قانون الطفل والمراهق، الشامل لحظر العقوبة البدنية للأطفال في جميع الأوساط، بما فيها المترل[٩٤]. وشددت الورقة المشتركة ٤ على ضرورة انتهاج سياسات وقائية تفضي إلى تغيير العقلية السائدة في المجتمع[٩٥]. وأوصت الورقة المشتركة ١٢، من جملة توصيات أخرى، بكفالة إتاحة إجراءات داخلية للإبلاغ بالحوادث في المؤسسات العامة والخاصة[٩٦].

٤٨- وأحالت الورقات المشتركة ١ و٤ و٦ ومؤسسة "انهضي يا امرأة" إلى التوصيات[٩٧] والإجراءات المتعلقة بمنع الاتجار بالبشر وتهريبهم وتقديم الرعاية في هذه الحالات. وأشارت الورقة المشتركة ١ إلى ضرورة تكثيف تدابير الوقاية وحماية الضحايا ورعايتهم[٩٨]. وأشارت جمعية "إن - فيا" الكاثوليكية الدولية لخدمة الشابات إلى أن البلد قد صاغ استراتيجية وطنية بهذا الشأن وأوصت بتعديل القانون الجنائي كي تكون الاستراتيجية أكثر فعالية[٩٩].

وأوصت الورقة المشتركة ٤ بتعزيز آليات المراقبة وتنفيذ برامج لمكافحة الاستغلال الجنسي والاتجار، بما يضمن التحقيق مع المجرمين ومعاقبتهم[١٠٠]. وأوصت مؤسسة "انهضي يا امرأة" بالتعاون مع الهيئات الحكومية والمؤسسات الخاصة والمجتمع المدني في هذا المضمار والتنسيق مع البلدان المجاورة[١٠١].

٤٩- وفيما يتعلق بالتوصيات المقدمة بشأن عمل الأطفال[١٠٢]، أوصت الورقة المشتركة ٩ بوضع خطة وطنية استراتيجية للقضاء التدريجي على ظاهرة عمل الأطفال، ومتابعة تنفيذ برنامج إلحاق الأطفال العاملين بالمدرسة[١٠٣].

٥٠- وأوصت الورقة المشتركة ١٢ بحماية الأطفال والمراهقين دون سن الرابعة عشرة المضطرين إلى العمل، بتنفيذ سياسات تأخذ واقع أُسرهم في الاعتبار وتراعي التقيّد بأحكام الفقرة الفرعية ٣ من المادة ٢٧ من اتفاقية حقوق الطفل[١٠٤]. وأوصت مؤسسة "انهضي يا امرأة" بتعميم حملة "الخاتم الثلاثي" عبر البلد والعمل مع وسائط الإعلام على التوعية بهذه القضية[١٠٥]. وأوصت الورقة المشتركة ٩ بالتشجيع على انتهاج سياسة "الخاتم الثلاثي" في جميع الشركات العامة والخاصة[١٠٦].

٥١- وأوصت الورقتان المشتركتان ٤ و١٢ بالشروع في تنفيذ سياسات عامة للقضاء على عمل الأطفال الخطر[١٠٧].

٥٢- وبخصوص التوصيات المتعلقة بأطفال الشوارع[١٠٨]، أوصت الورقة المشتركة ٩ بإجراء حملات توعية للتغلب على الربط العام بين أطفال الشوارع والإجرام وتعاطي المخدرات، واعتماد برامج توجيهية وبرامج للدعم الاجتماعي الأسري وللإدماج[١٠٩].

٥٣- وأشارت جمعية "إن - فيا" الكاثوليكية الدولية لخدمة الشابات إلى تأصل مشكلة الرق والعمل الجبري، ولا سيما بسبب ممارسات ثقافية راسخة جداً[١١٠]. وأوضحت الورقة المشتركة ٦ أنه ينبغي لبوليفيا انتهاج سياسة شاملة من أجل حل مشكلة العمل الجبري والاستغلال[١١١].

٣- إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون

٥٤- أحالت منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش والورقة المشتركة ٦ إلى التوصيات المتعلقة بتعزيز استقلال القضاء وعمله[١١٢]. وأوصت منظمة العفو الدولية بمعالجة تراكم القضايا[١١٣]. وأشارت الورقة المشتركة ٦ إلى أنه ينبغي لبوليفيا تعديل إجراءاتها بحيث تُنتخب في نظام القضاء سلطات تضمن قدرة النظام ونزاهته، كما ينبغي لها إقرار دراسة المهن القضائية، وتعزيز سلك القضاء، وضمان استقلاله[١١٤]. وأوصت منظمة هيومن رايتس ووتش باعتماد معايير للحد من سلطة القضاة التقديرية في إخضاع الأشخاص المشتبه فيهم للاحتجاز السابق للمحاكمة، وتنفيذ بدائل للاحتجاز الاحتياطي، وتقييد مدته تقييداً صارماً[١١٥].

٥٥- وأوصت منظمة هيومن رايتس ووتش بأن يجري وكلاء النيابة تحقيقات سريعة ووافية ونزيهة في جميع شكاوى العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك الادعاءات المتعلقة بحالات "قتل الإناث"[١١٦].

٥٦- وعن التوصيات المتعلقة بالمراهقين الخارجين على القانون، أوصت الورقة المشتركة ٤ بتطبيق المعايير المقررة في اتفاقية حقوق الطفل من أجل إقامة العدل، وتنفيذ سياسة وطنية تكفل إعادة إدماج الأحداث في المجتمع على النحو المناسب ومنع وقوعهم ضحايا مجدداً[١١٧].

٥٧- وأشارت منظمة هيومن رايتس ووتش إلى عدم تحقق الخطط التي أعلنت عنها الإدارة في عام ٢٠٠٨ لإنشاء لجنة للحقيقة[١١٨]. وأوصت منظمة العفو الدولية بأن تعزَّز آليات إقامة العدل لإنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الفترة ما بين عامي ١٩٦٤ و١٩٨٢، بسبل منها إجراء تحقيقات لتقديم الأشخاص المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة، كما أوصت بأن تستوفي أي لجنة للحقيقة يُقترح إنشاؤها شرطي الاستقلال والإدارة الذاتية وألا تحل محل الإجراءات القضائية، وبأن يُضمن جبر الضحايا بوسائل تشمل إنشاء آلية لاستعراض الطلبات المقدمة بموجب القانون رقم ٢٦٤٠[١١٩].

٥٨- وفيما يتعلق بالتوصيات المقدمة بشأن مسألة الإفلات من العقاب[١٢٠]، أشار محفل المناضلين الاجتماعيين إلى أن أقل من ثلث طلبات التعويض البالغ عددها ٦ ٠٠٠ طلب المقدمة في إطار القانون رقم ٢٦٤٠ قد أفضى إلى نتيجة إيجابية، نظراً لصرامة الاشتراطات والمُهل المحددة وعدم توافر معلومات عن التشريعات ولوائحها[١٢١]. كما أشار المحفل، والورقة المشتركة ٦ أيضاً، إلى أن ملفات ضحايا فترات الحكم الديكتاتوري التي كان يحتفظ بها المحفل والتي جُمعت بهدف عرض الحالات على لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، قد أُتلفت جراء اندلاع حريق في عام ٢٠١٤[١٢٢].

٥٩- وأشارت الورقة المشتركة ٦ إلى تعذّر الاطلاع على المحفوظات العسكرية للنظم الديكتاتورية، الأمر الذي أدى إلى عدم استجلاء المئات من حالات الاختفاء القسري[١٢٣]. وأوصت منظمة هيومن رايتس ووتش بأن تتعاون القوات المسلحة في التحقيقات تعاوناً نشطاً[١٢٤].

٦٠- وأحاطت منظمة العفو الدولية علماً بأن بوليفيا قد قبلت التوصيات بضمان إحراز تقدم في القضايا الرئيسية، كجرائم القتل التي وقعت في عام ٢٠٠٨ في مقاطعة باندو وأعمال العنف التي اندلعت في العام نفسه في مدينة سوكريه[١٢٥]. وما زالت المحاكمات على هذه الجرائم جارية[١٢٦]. وأوصت منظمة هيومن رايتس ووتش بأن تتلافى المحاكم حالات التأخير غير المبرر وتُجري على وجه السرعة محاكمات على انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت إبان ولايات الحكومات الاستبدادية في الفترة ما بين عامي ١٩٦٤ و١٩٨٢، وكذلك محاكمات بشأن الوقائع التي حدثت في مقاطعتي باندو وسانتا كروث[١٢٧].

٦١- وفي عام ٢٠١٠، أقرّت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان مسؤولية دولة بوليفيا عن اختفاء السيدين راينير إبسين كَردیناس وخوسيه لويس إبسين بينيا قسراً[١٢٨].

٤- حرية الدين أو المعتقد وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية

٦٢- أشارت الهيئة الدولية لضريبة الضمير والسلام وحركة التصالح الدولية إلى غياب نصوص قانونية تُجيز الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية، وتقييد الحقوق المدنية للأشخاص الذين لم يُتمّوا الخدمة العسكرية، بمن فيهم المستنكفون ضميرياً، وجواز التحاق الأشخاص دون سن الثامنة عشرة بالخدمة العسكرية في صورة خدمة عسكرية تمهيدية طوعية. وأفادت الورقة المقدمة منهما بأن البلد لم يحرز أي تقدم في اعتماد مشروع قانون الخدمة العسكرية الجديد الذي وافق عليه مجلس النواب في عام ٢٠٠٨[١٢٩].

٦٣- وأبدى كل من التحالف العالمي لمشاركة المواطنين ومؤسسة "بناء" انزعاجاً حيال استخدام العقبات القضائية والمالية والإدارية لتقييد حرية التعبير واستقلال وسائط الإعلام، وإمكانية الاطلاع على المعلومات، وحرية تكوين الجمعيات[١٣٠]. وطلبا إلى الحكومة إدانة ملاحقة الصحفيين والتحقيق في كل حالة من حالات ملاحقتهم[١٣١].

٦٤- وأحاطت منظمة هيومن رايتس ووتش علماً بأن بوليفيا أيّدت التوصيات بتعزيز حرية الخطاب وحمايتها[١٣٢]. وأوصت المنظمة بضمان تقيّد جميع التشريعات المنظِّمة لحرية الخطاب بالمعايير الدولية، كتلك المحددة في الإطار القانوني للبلدان الأمريكية بشأن الحق في حرية الخطاب[١٣٣].

٦٥- وحثت هيئة مراسلون بلا حدود الدولية بوليفيا منذ عام ٢٠٠٨ على الاعتراف بجسامة الجرائم التي ارتُكبت في الآونة الأخيرة ضد الإعلاميين وعلى إجراء تحقيقات وافية فيها[١٣٤].

٦٦- وأشارت رابطة الصحفيين في لا باث إلى حالة اغتيال صحفي في مقاطعة تاريخا وإلى اتهامات العنصرية التي وجهتها السلطات إلى صحفي وثلاثة من وسائط الإعلام[١٣٥].

٦٧- وأفادت هيئة مراسلون بلا حدود الدولية إلى اعتماد قانون جديد للاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠١١. بيد أنها شجبت أن هذا القانون يجيز للحكومة مراقبة المكالمات الهاتفية وأوصت بإلغاء المادتين ١١١ و١١٢ منه[١٣٦]. ولا يحمي القانون القائم الصحفيين والمدوّنين ومستخدمي شبكة الإنترنت الذين يعبرون عن أنفسهم عبر وسائط الإعلام الشبكية[١٣٧].

٦٨- وطلب كل من التحالف العالمي لمشاركة المواطنين ومؤسسة "بناء" إلى بوليفيا أن تهيئ بيئة تمكّن المجتمع المدني من العمل وفقاً للحقوق المكفولة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الإنسان، وتحقق مع مرتكبي

أعمال العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وتقدم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة، وتسحب التهديدات بطرد منظمات المجتمع المدني الأجنبية[١٣٨].

٦٩- وأوصت منظمة العفو الدولية بمراجعة القانون رقم ٣٥١ والمرسوم السامي رقم ١٥٩٧ لضمان أن الاشتراطات التي يجب على المنظمات غير الحكومية والكيانات غير الهادفة إلى الربح استيفاؤها لا تعوق استقلالها أو قدرتها على الاضطلاع بأعمال مشروعة[١٣٩]. وأشارت الورقة المشتركة ٦ إلى ضرورة توفير الأمن القانوني للمنظمات غير الحكومية[١٤٠].

٧٠- وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، حثت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بوليفيا على كفالة السلامة البدنية والأمن للمحتجّين المشاركين في مسيرة مناهضة لإنشاء طريق سريع عبر إقليم الشعوب الأصلية الذي توجد به محمية إسيبورو سيكوريه الوطنية[١٤١]. وأوصت اللجنة بإجراء تحقيقات سريعة ومستقلة في الوقائع وتقديم الأشخاص المشتبه في تحمّلهم المسؤولية الجنائية إلى العدالة[١٤٢].

٧١- وبخصوص التوصيات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة[١٤٣]، أشارت الورقة المشتركة ١ إلى أنه ينبغي تعزيز الآليات التي تتيح تطبيق القانون رقم ٢٤٣ "لمكافحة التحرّش والعنف السياسيين ضد المرأة"[١٤٤].

٥- الحق في العمل وفي التمتع بظروف عمل عادلة ومؤاتية

٧٢- أحالت الورقة المشتركة ١ إلى التوصيات المتعلقة بالعمل والضمان الاجتماعي[١٤٥] وأشارت إلى أن مؤشرات العمالة تكشف عن استمرار حرمان المرأة[١٤٦]. وأوصت الورقة المشتركة ١٢ بخلق مزيد من فرص العمل اللائق للمرأة، ويشمل ذلك تيسير إمكانية حصولها على القروض[١٤٧].

٧٣- وأوصت الورقة المشتركة ٨ بتقديم العون لأرباب العمل لضمان عدم التمييز ضد المثليين والمثليات جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية من السكان، وبإدانة التمييز ضدهم وحرمانهم من الحق في العمل[١٤٨].

٧٤- وأشارت الورقة المشتركة ٦ إلى أنه ينبغي لوزارة العمل إنشاء آليات تضمن توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة[١٤٩].

٦- الحق في الضمان الاجتماعي وفي التمتع بمستوى معيشي لائق

٧٥- أشارت مؤسسة "المياه حياة" (Fundación Agua ConVida) إلى أنه على الرغم مما أُحرز من تقدم في الاعتراف بالحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي بوصفهما حقاً من حقوق الإنسان، لا تزال إمكانية الحصول عليهما تشكل تحدياً في مدينة إل ألتو، وطلبت المؤسسة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[١٥٠].

٧٦- وأوصت الورقة المشتركة ١٢ بأن تكفل بوليفيا كأولوية الحق في الحصول على المياه الصالحة للشرب[١٥١].

٧٧- وفيما يتعلق بتوصية مقدمة بشأن الحق في السكن[١٥٢]، أشارت الورقة المشتركة ١ إلى أن مما يثير القلق عدم توافر معلومات مفصّلة بحسب نوع الجنس تمكّن من تقييم ما أُحرز من تقدم بشأن المرأة[١٥٣].

٧- الحق في الصحة

٧٨- وأشارت الورقة المشتركة ٦ إلى عجز نظام الصحة العام إجمالاً. وأوصت بأنه ينبغي تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها المستشفيات والخدمات التخصصية، والتزويد بالإمدادات اللازمة، والقضاء على التفاوت في جودة الخدمات المقدمة[١٥٤].

٧٩- وأحالت الورقة المشتركة ١٢ إلى التوصيات بتحسين إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية[١٥٥]. وأوصت بتوسيع نطاق التأمين الصحي المجاني ليشمل جميع الأطفال، من سن الخامسة إلى الثامنة عشرة، ونطاق إمكانية حصول المرأة على خدمات الرعاية الصحية بالمجان ليشمل جميع مراحل حياتها[١٥٦].

٨٠- وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أن التوصيات الداعية إلى الحد من معدل الوفيات النفاسية وسن تشريع بشأن الحقوق الجنسية والإنجابية لم تنفَّذ بعد[١٥٧].

٨١- وأشارت الورقة المشتركة ١ إلى استمرار ارتفاع معدل الوفيات النفاسية في البلد، وبصورة رئيسية في المناطق الريفية. وأوضحت الورقة أن حمل المراهقات وضعٌ مقلق وأشارت إلى ضرورة كفالة تقديم معلومات عن الصحة الجنسية والإنجابية في المراكز التعليمية[١٥٨].

٨٢- وأوصت منظمة إيباس ومبادرة الحقوق الجنسية بتنفيذ سياسات عامة تكفل للنساء الحصول على خدمات إجهاض قانونية[١٥٩].

٨٣- وأوصت كل من منظمة إيباس، ومبادرة الحقوق الجنسية، ومنظمة العفو الدولية بإصلاح القانون الجنائي بحيث يُلغى تجريم الإجهاض في جميع الظروف[١٦٠]. وأشارت منظمة هيومن رايتس ووتش إلى أنه ينبغي اعتماد إصلاحات قانونية لاشتراط الحصول على إذن قضائي مسبق من أجل تنفيذ تدبير الإجهاض العلاجي والإجهاض في حالتي الاغتصاب وسفاح المحارم[١٦١].

٨٤- وأحاطت منظمة العفو الدولية علماً بأن الإجهاض مجرَّم في بوليفيا إلا إذا كانت حياة المرأة أو صحتها معرضة للخطر أو إذا كان الحمل ناجماً عن حادث اغتصاب أو حالة سفاح محارم. ورحبت المنظمة بقرار المحكمة الدستورية الصادر في عام ٢٠١٤ القاضي بعدم دستورية الإلزام بالحصول على إذن قضائي لتنفيذ تدبير الإجهاض[١٦٢]. وأوصت منظمة العفو الدولية بضمان عدم إخضاع النساء والفتيات ملتمسات الإجهاض أو الحاصلات على

هذه الخدمة، وكذلك الممارسين الطبيين مقدمي هذه الخدمة، لعقوبات جنائية، وبإزالة جميع الحواجز العملية الحائلة دون الحصول على خدمات الإجهاض القانونية والمأمونة، وضمان توفر خدمات الصحة الجنسية والإنجابية[١٦٣].

٨٥- وأوصت الورقة المشتركة ٨ باستحداث أدلة للموظفين الطبيين بشأن الرعاية الموجهة إلى المثليين والمثليات جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية[١٦٤].

٨٦- وفيما يتعلق بالأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أشارت الورقة المشتركة ٦ إلى أن مما يثير القلق عدم الوفاء بالالتزام بتخصيص ميزانيات لخدمات الرعاية الشاملة، بما في ذلك تقديم العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة[١٦٥].

٨- الحق في التعليم

٨٧- أحالت الورقات المشتركة ٩ و١ و٤ و٦ و١٢ إلى التوصيات المتعلقة بمجال التعليم[١٦٦]. وأوصت الورقة المشتركة ٩ بإقرار لائحة إصلاح التعليم، وتعزيز التدريب في مجال حقوق الإنسان، ومواصلة قيْد الأطفال في السجل المدني، وخاصة المنتمين إلى الشعوب المحلية وأطفال الشوارع، واستحداث سياسة وطنية لتعزيز فرص التعليم، وتشجيع برامج التدريب المهني[١٦٧]. وأشارت الورقة المشتركة ٦ إلى أنه ينبغي استحداث سياسة لتحسين نوعية التعليم[١٦٨]. وأوصت الورقة المشتركة ١٢ بزيادة الميزانية المخصصة للتعليم والتنمية البشرية، وتزويد المناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والريفية بهياكل أساسية تعليمية كافية ومنصفة[١٦٩]. وأوضحت الورقة المشتركة ١ أنه ينبغي جمع بيانات إحصائية بشأن تعليم ذوي الإعاقة وتعليم القراءة والكتابة[١٧٠].

٨٨- وأوصت الورقة المشتركة ١٢ بأن تُدرج بوليفيا المسائل الجنسانية في المناهج الدراسية وتدريب المعلمين[١٧١].

٨٩- وأوصت الورقة المشتركة ٨ بسن تشريعات تكفل إمكانية التعليم للمثليين والمثليات جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية، منها قانون لمكافحة تسلّط الأقران يشمل تسلّط الأقران بسبب الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية[١٧٢].

٩- الأشخاص ذوو الإعاقة

٩٠- فيما يتصل بالتوصيات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة[١٧٣]، أشارت الورقة المشتركة ٦ إلى أن المرسوم المنظِّم للقانون العام رقم ٢٣٣ لذوي الإعاقة غير متسق مع هذا القانون، وقد رفضته عدة منظمات عاملة في هذا القطاع[١٧٤].

١٠- الشعوب الأصلية

٩١- أوصت جمعية "إن - فيا" الكاثوليكية الدولية لخدمة الشابات بتوطيد حقوق الشعوب الأصلية والتحقق من تنفيذ القانون ذي الصلة من أجل القضاء على التمييز ضد هذه الشعوب[١٧٥].

٩٢- وأشارت منظمة العفو الدولية إلى عدم تنفيذ جميع التوصيات المقدمة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بشكل كامل[١٧٦]. وأوصت المنظمة بأن تضمن بوليفيا تماشي التشريعات المتعلقة بحق الشعوب الأصلية في مشاورتها مشاورةً حرة ومسبقة ومستنيرة مع الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبأن يكون ممثلو هذه الشعوب طرفاً في عملية التشاور على هذه التشريعات[١٧٧].

٩٣- وأشار اتحاد الشعوب الأصلية في بوليفيا والمجلس الوطني لمجتمعي"أَيّوس" و"ماركاس ديل كُويّاسويو" المحليين إلى عدم الوفاء بواجب مشاورة الشعوب الأصلية، وأوضحا أن تدخل الحكومة في حراك الشعوب الأصلية إنما يهدف إلى إحداث انقسام وضعف مؤسسيين[١٧٨]. وأوصت الورقة المقدمة منهما بأن تبذل بوليفيا جهوداً مؤسسية في سبيل الوفاء بالالتزامات التي قطعتها للشعوب الأصلية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما الالتزامات الواردة في اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٦٩، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والمادة ٣٠ من الدستور[١٧٩].

٩٤- وأوصى المركز الاستشاري الدولي لحقوق الإنسان بكلية الحقوق في جامعة أوكلاهوما باتخاذ تدابير تضمن إجراء مشاورات كافية وعادلة، وفقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، مع الشعوب الأصلية التي قد تتضرر من المشاريع الاقتصادية أو الإنمائية المزمَع تنفيذها[١٨٠].

٩٥- وأوصت منظمة العفو الدولية بعدم المضي في تنفيذ أي قرار بشأن إنشاء الطريق السريع في إقليم الشعوب الأصلية والمحمية الوطنية إسيبورو سيكوريه إلى حين أن تعالَج على نحو كامل الشواغل التي سلّطت عليها الضوء أثناء عملية المشاورات التي جرت في عام ٢٠١٢ المجتمعات المحلية التي قد تتضرر من إنشائه[١٨١].

١١- المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء

٩٦- أوصت منظمة "انهضي يا امرأة" بتنفيذ آليات لتسجيل المعلومات المتعلقة بتدفقات المهاجرين ونشر قانون الهجرة الجديد (الصادر عام ٢٠١٣)، وخاصة في أماكن العبور[١٨٢].

٩٧- وأوضحت الورقة المشتركة ٦ أنه ينبغي للدولة التقيّد باتفاقية لاهاي لعام ١٩٦١ المتعلقة بمذكرة الإعفاء من التصديق[١٨٣].

٩٨- وأشارت الورقة المشتركة ٦ إلى أهمية امتناع السلطات عن الإدلاء بتصريحات تربط مسألة أمن المواطن بالمواطنين الأجانب، الأمر الذي يثير ظواهر الوصم والتمييز وكره الأجانب[١٨٤].

٩٩- وأقرّت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ مسؤولية بوليفيا في القضية المتعلقة بأسرة باتشيكو تينيو بانتهاك حق أفراد هذه الأسرة في التماس اللجوء والحصول عليه، ومبدأ عدم الإعادة القسرية، وحق المتهم في أن يُستمع إليه مع التمتع بالضمانات القانونية الواجبة، والحق في الحماية القضائية، والحق في السلامة النفسية والمعنوية، وحق الطفل والأسرة في الحماية[١٨٥].

١٢- المسائل البيئية

١٠٠- أشارت الهيئة التنسيقية للدفاع عن نهر ديساغواديرو وبحيرتي أورو أورو وبوبو بمقاطعة أوروورو إلى أن منجم كوري كويّو للذهب المغلق حالياً قد تسبب في تلوث المياه والتربة اللتين تعتمد عليهما المجتمعات المحلية الأصلية تلوثاً شديداً، وإلى أن الحكومة لم تفِ بالتزاماتها حتى الآن. وأوصت الهيئة التنسيقية بإصلاح قوانين التعدين وممارسات إنفاذها بحيث تتحمل شركات التعدين المسؤولية كاملةً عن إغلاق المناجم وتنظيفها وإصلاحها وسندات استصلاحها وعمليات الرصد البيئي الطويلة الأجل[١٨٦].

١٠١- وأشارت الورقة المشتركة ٢ إلى أن المجتمعات الريفية المحلية الواقعة في الأحواض الفرعية لأنهار ديساغواديرو، وأوانونو، وبوبو، وكانيادون أنتيكيرا، وأمة أورو أورو المحلية قلقة بشأن التغيرات السلبية الناجمة عن تلوث البيئة. وأوصت الورقة بوليفيا بانتهاج سياسة عامة لمعالجة هذه المشكلة[١٨٧].

Notes

[1] The stakeholders listed below have contributed information for this summary; the full texts of all original submissions are available at: www.ohchr.org. (One asterisk denotes a national human rights institution with "A" status).

Civil Society

Individual submissions:

ACISJF - IN VIA	Association Catholique Internationale de Services pour la Jeunesse Femenine /Asociación Católica Internacional de Servicios para la Juventud Femenina, Genève (Switzerland);
AI	Amnesty International, London (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland);
APLP	Asociación de Periodistas de La Paz, La Paz, (Bolivia);
Coalition of NGOs	Foundation Levántate Mujer, Congregation of Our Lady of Charity of the Good Shepherd, Genève (Switzerland);
CORIDUP	Coordinadora en Defensa del Río Desaguadero y los Lagos Uru Uru y Poopó, Oruro (Bolivia);
GIEACPC	Global Initiative to End All Corporal Punishment of Children, London (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland);
HRW	Human Rights Watch, Genève (Switzerland);

IHRC-UO	International Human Rights Clinic, Oklahoma (United States of America);
PLS	Plataforma de Luchadores Sociales contra la Impunidad por la Justicia y por la Memoria Histórica del Pueblo Boliviano, La Paz, (Bolivia);
RSF-RWB	Reporters Without Borders International, Paris (France);
SRI–Colectivo TLGB	Colectivo LGBT de Bolivia & the Sexual Rights Initiative, Ottawa (Canada);
WCADP	World Coalition Against the Death Penalty, Montreuil (France);

Joint Submissions:

JS1	**Joint submission No. 1** – Informe sobre los Derechos Humanos de las Mujeres by: Coalition of 39 NGOs for UPR-Bolivia, La Paz, (Bolivia): 1. Comunidad de Derechos Humanos (Coordinación); 2. Foro Ciudadano de Articulación de Mujeres por la Equidad e Igualdad - Oruro (AMUPEI); 3. Centro de Capacitación y Formación Política para Mujeres (CCIMCA); 4. Asamblea Permanente de los Derechos Humanos Regional El Alto; 5. Asociación de Alcaldesas y Concejalas de Bolivia – ACOBOL; 6.Campaña Boliviana por el Derecho a la Educación; 7. Capacitación y Derechos Ciudadanos (CDC); 8. Capítulo Boliviano de Derechos Humanos, Democracia y Desarrollo (CBDHDD); 9. Católicas por el Derecho a Decidir; 10.Casa de la Mujer; 11. Centro Afroboliviano para el Desarrollo Integral y Comunitario (CADIC); 12.Centro de Información y Desarrollo de la Mujer (CIDEM); 13. Centro de Promoción de la Mujer Gregoria Apaza; 14. Centro Femenino Victoria; 15. Centro Juana Azurduy; 16.Coalición Comunitaria Cotahuma; 17. Colectivo DECIDE; 18. Colectivo Cabildeo; 19. Coordinadora de la Mujer; 20. Equipo de Comunicación Alternativa con Mujeres (ECAM); 21.Federación Nacional de Cooperativas Mineras de Bolivia (FENCOMIN); 22.Fundación Centro de Cultura Popular (FCCP); 23. Fundación Construir; 24.Fundación La Paz; 25. Fundación Solón; 26. IPAS Bolivia; 27. Instituto de Formación Femenina Integral (IFFI); 28.Mesa Nacional de Derechos Sexuales y Derechos Reproductivos; 29. Observatorio del Racismo; 30.Organización Nacional de Activistas por la Emancipación de la Mujer (ONAEM); 31. Programa de Apoyo al Desarrollo Municipal PADEM; 32. Red Boliviana de Mujeres Transformando la Economía – REMTE; 33. Red de Participación y Justicia; 34. Red Habitat; 35. Unión Nacional de Instituciones para el Trabajo de Acción Social (UNITAS); 36. Centro de Investigación y Promoción del Campesinado (CIPCA); 37. Centro de Investigación y Apoyo Campesinado (CIAC); 38.Instituto Politécnico Tomás Katari (IPTK); 39. Coordinadora de la Mujer (COOMUJER).
JS2	**Joint submission No. 2** by: Central Kochi Piakala, Oruro (Bolivia) y Organización Territorial de Bases, Oruro (Bolivia);
JS3 (Ipas & SRI)	**Joint submission No. 3** by: Ipas & the Sexual Rights Initiative (SRI). The members of the Sexual Rights Initiative coalition are: Action Canada for Population and Development (ACPD) (in consultative status with ECOSOC), Akahatá – Equipo de Trabajo en Sexualidades y Géneros, Coalition of African Lesbians (CAL), Creating Resources for Empowerment in Action (CREA; India), Federation for Women and Family Planning (Poland) (in consultative status

	with ECOSOC), Egyptian Initiative for Personal Rights (EIPR), Ottawa (Canada);
JS4	**Joint submission No. 4** – Informe sobre los Derechos Humanos de Niñas, Niños y Adolescentes - by Coalición de 27 organizaciones de la sociedad civil/ONG presentes en Bolivia: Comunidad de Derechos Humanos (Coordinación); Asamblea Permanente de Derechos Humanos de Pando; Asociación Colmena Juvenil; Asociación de Mujeres Profesionales de Potosí; Asociación de Residentes y Refugiados Peruanos en Bolivia (ARPEBOL); Canadian Feed The Children – Bolivia; Capitulo Boliviano de Derechos Humanos Democracia y desarrollo (CBDHDD); Casa de la Mujer - Santa Cruz; Católicas por el Derecho a Decidir; Centro Afroboliviano para el Desarrollo Integral y Comunitario (CADIC); Centro de Investigación para el Desarrollo Socioeconómico (CEINDES); CIES, Salud Sexual Salud Reproductiva; Coalición Boliviana por los Derechos de las Niñas, Niños y Adolescentes; Colectivo Decide; Defensa de Niñas y Niños Internacional (DNI); Eco Jóvenes; Foro Indígena; Fundación Colectivo Cabildeo; Junta Vecinal de Oruro FEJUVE; Asociación de Instituciones de Promoción y Educación (red AIPE); Mesa Nacional de Derechos Sexuales y Derechos Reproductivos; Misión Adalum; Observatorio del Racismo; Plan Internacional; Save The Children; Terre Des Hommes. Holanda; Visión Mundial Bolivia, La Paz, (Bolivia);
JS5	**Joint submission No. 5** by: Coalicion AGUA CON VIDA - coalición de organizaciones sociales de base, La Paz, (Bolivia);
JS6 - Coalición DH	**Joint submission No. 6** - Informe de la Coalicion de ONGs-Bolivia by: – Coordinación: Comunidad de Derechos Humanos; Asamblea Permanente de Derechos Humanos de Bolivia y Capítulo Boliviano de Derechos Humanos, Democracia y Desarrollo con la participación de 253 organizaciones: DEPARTAMENTO DE LA PAZ: 1. Acción Internacional por la Salud Bolivia (AIS Bolivia); 2. Agrónomos y Veterinarios sin Fronteras; 3. Agua Sustentable; 4. Articulación de Mujeres por la Equidad y la Igualdad (AMUPEI); 5. Asamblea Permanente de Derechos Humanos de Bolivia; 6.Asamblea Permanente de Derechos Humanos La Paz; 7. Asamblea Permanente de los Derechos Humanos Regional El Alto; 8. Asociación Civil de Desarrollo Social y Promoción Cultura (ADESPROC-Libertad); 9. Asociación Colmena Juvenil; 10. Asociación de Alcaldesas y Concejalas de Bolivia – ACOBO; 11.Asociación de Instituciones de Promoción y Educación (AIPE); 12.Asociación de Residentes y Refugiados Peruanos en Bolivia (ARPEBOL); 13. Campaña Boliviana por el Derecho a la Educación; 14. Canadian Feed The Children – Bolivia; 15. Capacitación y Derechos Ciudadanos (CDC); 16.Capítulo Boliviano de Derechos Humanos, Democracia y Desarrollo (CBDHDD); 17. Católicas por el Derecho a Decidir – Bolivia; 18.Centro Afroboliviano para el Desarrollo Integral y Comunitario (CADIC); 19. Centro de Cultura Popular (AMAZ- CCP); 20. Centro de Estudios Jurídicos e Investigación Social (CEJIS); 21. Centro de Estudios para el Desarrollo Laboral y Agrario (CEDLA); 22.Centro de Información y Desarrollo de la Mujer (CIDEM); 23.Centro de Investigación para el Desarrollo Socioeconómico (CEINDES); 24.Centro de Orientación Socio

Legal para Adultos Mayores (COSLAM); 25.Centro de Promoción de la Mujer Gregoria Apaza (CPMGA); 26. Centro Femenino VictoriaM; 27. Centro Juana Azurduy; 28.CIES Salud Sexual y Salud Reproductiva; 29. Coalición Boliviana por los Derechos de las Niñas, Niños y Adolescentes; 30. Coalición Comunitaria Cotahuma; 31. Colectivo DECIDE; 32.Comunidad de Derechos Humanos; 33. Confederación de Trabajadores en Salud de Bolivia; 34. Coordinadora de la Mujer; 35. Defensa de Niñas y Niños Internacional (DNI); 36.ECO JOVENES; 37. Federación Nacional de Cooperativas Mineras de Bolivia (FENCOMIN); 38. Foro Boliviano sobre Medio Ambiente y Desarrollo (FOBOMADE); 39.Foro Indígena; 40.Fundación Centro de Cultura Popular (FCCP); 41. Fundación Colectivo Cabildeo; 42. Fundación Construir; 43.Fundación Jubileo; 44. Fundación La Paz; 45. Fundación Solón; 46. Fundación Tierra; 47. Institutito Politécnico Tomás Katari (IPTK); 48. Instituto de Investigación sobre las secuelas de la Tortura y la Violencia Estatal (ITEI); 49. IPAS Bolivia; 50. Liga de Defensa del Medio Ambiente (LIDEMA); 51. Mesa Nacional de Derechos Sexuales y Derechos Reproductivos; 52. Misión Adulam; 53. Observatorio del Racismo; 54. Organización Nacional de Activistas por la Emancipación de la Mujer (ONAEM); 55. Programa de Apoyo al Desarrollo Municipal PADEM; 56. Red Bol; 57. Red Boliviana de Mujeres Transformando la Economía – REMTE; 58. Red de Lucha Contra la Violencia en Razón de Género y Generacional; 59. Red de Participación y Justicia; 60. Red Habitad; 61. SaveThe Children – Bolivia; 62. Terre Des Hommes. Holanda; 63.Unión Nacional de Instituciones para el Trabajo de Acción Social (UNITAS); 64. Visión Mundial - Bolivia. DEPARTAMENTO DE SANTA CRUZ: 65. Asamblea Permanente de Derechos Humanos de Santa Cruz; 66. Asociación de Personas con Discapacidad – Cotoca; 67. Asociación de Personas con Discapacidad – Pailón; 68.Asociación de Personas con Discapacidad – Santa Cruz; 69. Colectivo Rebeldía; 70.Defensa de Niñas y Niños Internacional - Santa Cruz (DNI-SC); 71. Desafió - Santa Cruz; 72. Epua Kuñatay – Santa Cruz; 73. Foro Vecinal – Santa Cruz; 74. Manos para el Mundo; 75. Paz y Esperanza – Santa Cruz; 76. Plataforma de Lucha Contra la violencia – Santa Cruz; 77. Radio Alternativa - Santa Cruz; 78. Radio Santa Cruz; 79. Red Nacional Niños de la Calle - Santa Cruz. DEPARTAMENTO DE COCHABAMBA: 80. Asamblea Permanente de Derechos Humanos Cochabamba- A.P.D.H-C; 81. Asociación Cochabambina de la Tercera Edad; 82. Ayllus de Cochabamba; 83. Centro Cuarto Intermedio – CCI; 84.Centro una Brisa de Esperanza – CUBE; 85. CIES – Cochabamba; 86. Comisión Interinstitucional De Derechos Humanos Cochabamba - C.I.D.H.C.; 87. Comité de Diversidades Sexuales y Genéricas de Cochabamba - DSG; 88. Defensa de Niñas y Niños Internacional - Cochabamba (DNI-CBBA); 89. Federación Cochabambina de personas con discapacidad – FECOPDIS; 90. Federación Pequeños Comerciantes – Cochabamba; 91. Fundación Uramanta; 92.INFANTE – Cochabamba; 93. Movimiento Franciscano “Justicia y Paz” Bolivia; 94. Oficina Jurídica para la Mujer; 95. Plataforma de Mujeres por la Ciudadanía y la Equidad – PMCE; 96. Programas País – Cochabamba; 97. Red de

Mujeres Emprendedoras; 98. RED-TREBOL. DEPARTAMENTO DE TARIJA: 99.Aldeas Infantiles SOS - Tarija; 100. Articulación de Mujeres por la Equidad y la Igualdad - Tarija (AMUPEI); 101. Asamblea Permanente de Derechos Humanos de Tarija; 102.Centro de Capacitación e Investigación de la Mujer Campesina de Tarija (CCIMCAT); 103. Centro de Estudios Regionales y Desarrollo de Tarija (CERDET); 104. CIES – Tarija; 105. Colectivo TLGB Que Churo; 106. Comunicadores Populares ECAM; 107. Federación de estudiantes de secundaria Tarija; 108. Federación de Personas con discapacidad de Tarija; 109. Federación de Personas con Discapacidad Tarija; 110. Fundación Amanecer – Tarija; 111. Junta de Distrito - Tarija; 112. Junta Departamental de pe Padres –Tarija; 113. Junta Distrital de Padres y Madres de Familia - Tarija; 114. Mujeres en Acción; 115. Mujeres Profesionales –Tarija; 116. Organización de Productores de Tarija (OPTAR). 117. Organización Nacional de Activistas por la Emancipación de la Mujer Tarija (ONAEM-TAR); 118. Pastoral Social Fátima; 119. Pastoral Social Virgen de Fátima - Tarija; 120. Plataforma de Mujeres de Tarija; 121. Red de Mujeres - Tarija; 122. Red de Organizaciones Juveniles - Tarija; 123. Trabajadoras del Hogar Tarija; 124. Trabajadores del Programa de Empleo Urgente Productivo - Tarija (PEUP); 125. Visión Mundial - Tarija; 126. Vivo en Positivo - Tarija. DEPARTAMENTO DE PANDO: 127. Asamblea Permanente de Derechos Humanos de Pando; 128. Asociación de Deporte Integrado de Personas con Discapacidad - Pando; 129. Asociación de Personas Con Discapacidad de Pando (ASPEDICAPAN); 130. Asociación de Sordos – Pando (ASORPANDO); 131. Asociación del Adulto Mayor - Pando; 132. Central Indígena de Mujeres Amazónicas de Pando (CIMAP); 133. Centro de Educación Especia – Pando; 134. Centro de Investigación y Promoción del Campesinado - Pando (CIPCA); 135. Comité de Personas con Discapacidad – Pando (CODEPEDIS); 136. Federación del Adulto Mayor-Pando; 137. Instituto Boliviano de la Ceguera - Tukuy Pacha (IBC-Pando); 138. Instituto Nacional de Innovación Agropecuaria y Forestal – Pando (INIAF); 139. Organización de Mujeres Balquirias. DEPARTAMENTO DEL BENI: 140. Activistas por los Derechos Humanos CIMAYAL – BENI; 141. Asamblea Permanente de Derechos Humanos del Beni; 142. Asociación de No Videntes; 143. Asociación de Sordos del Bien (ASORBENI); 144. Central de Mujeres Indígenas del Beni (CMIB); 145. Central de Pueblos Edénicos del Beni (CPEM-B); 146. Central De Pueblos Indígenas del Beni (CPIB); 147. Centro Artesanal San Antonio; 148. Concejo departamental de Personas con Discapacidad del Beni (CODEPEDIS Beni); 149. Coordinadora de la Mujer Beni (COOMUJER –BENI); 150. Escuela Superior de Formación de Maestros; 151. Federación Beniana de Personas con Discapacidad; 152. Federación de Trabajadoras en Educación del Beni; 153. Federación de Trabajadoras en Salud Pública del Beni; 154. Federación de Trabajadores por Cuenta Propia del Beni; 155. Fundación para el Desarrollo Participativo Comunitario - Beni; 156. Instituto para el Desarrollo Humano del Beni (IDH – Beni); 157. Junta de Vecinos 6 de Agosto; 158. Junta de Vecinos Okinawa; 159. Psicólogos sin Fronteras

Beni; 160. Red de Jóvenes Tú Decides; 161. Sindicato de Trabajadoras del Hogar Germán Busch; 162. Sindicato de Trabajadoras del Hogar Las Amigas; 163. Sindicato de Trabajadoras del Hogar Pedro Ignacio Muiba; 164. Sub Central Territorio Indígena y Parque Nacional Isiboro-Secure (TIPNIS); 165. Tribunal Disciplinario de la Central De Pueblos Indígenas del Beni (CPIB). DEPARTAMENTO DE CHUQUISACA: 166. Articulación De Mujeres Por La Equidad E Igualdad – AMUPEI; 167. Asamblea Permanente de Derechos Humanos de Chuquisaca (A.P.D.H.CH.); 167. Asociación Ángeles con Esperanza; 169. Asociación de Intérpretes de Lenguaje de Señas - Sucre; 170. Asociación de Mujeres Adultas Mayores de Chuquisaca (ASAMACH); 171. Asociación de Personas con Discapacidad Física Nueva Esperanza; 172. Asociación De Sordos De Chuquisaca (ASORCH); 173. Centro Cultural Kuska - Sucre; 174. Centro de Estudios y Apoyo al Desarrollo Local (CEADL); 175. Centro de Mujeres Ocuri; 176.Centro Juana Azurduy; 177. Colectivo Feministas Callejeras; 178. Comunidad ALLINKAUSAY TUKUYPAJ; 179. CONSORCIO BOLIVIANO DE JUVENTUDES (COMBOJUV); 180. Deporte Integrado de personas con Discapacidad – Sucre; 181. Federación de Juntas Vecinales de Sucre (FEJUVE Sucre); 182. FEDERACION DEPARTAMENTAL DE LAS PERSONAS CON DISCAPACIDAD CHUQUISACA; 183. Fundación Tierra – Sucre; 184. Fundación Unir - Sucre; 185. Huellas; 186. INSTITUTO POLITECNICO TOMAS KATARI – IPTK; 187. Jóvenes Buscando un Mejor Futuro (JBUMF); 188. Líder ONG; 189. Nación Qhara Qhara Suyo; 190. Nueva Esperanza; 191. Observatorio de Derechos Humanos; 192. PDF CU; 193. Programa Nina; 194. Proyecto Integral de Desarrollo – PROINDES; 195. Radio Tomas Katari de América; 196. REALIDADES; 197. Red de Lucha Contra la Violencia de Género Generacional; 198. Sociedad Científica Estudiantes de Derecho. DEPARTAMENTO DE ORURO: 199. Asamblea Permanente de Derechos Humanos - Oruro (APDH – OR) 200. Asociación Civil Equidad T.L.G.B. Oruro; 201. Asociación Comunitaria Distrito 3, Oruro; 202. Asociación Comunitaria Distrito 1, Oruro; 203. Asociación Departamental del Adulto Mayor de Oruro; 204. Asociación Nacional del Adulto Mayor de Bolivia; 205. Centro de Capacitación y Formación Política para Mujeres (CCIMCA); 206. Centro de Investigación Educativo y de Servicios Oruro; 207. CIES - Oruro; 208. Comité Ejecutivo Foro Ciudadano (AMUPEI “EBA”); 209. COMUNIDAD SORA (Provincia Dalence – Oruro); 210. Consejo Consultivo Foro Ciudadano AMUPEI “EBA”; 211. Consultorio Jurídico Integral para la Mujer; 212. Diversidad de Genero Unidos Oruro; 213. Federación de Juntas Vecinales, Juventudes - Oruro (FEDJUVE JUVENTUDES); 214. Federación Departamental de Discapacidad - Oruro (FEDEPDIS Oruro); 215. Federación Departamental de Trabajadores Gremiales de Oruro; 216. FORO – AMUPEI EBA; 217. Fraternidad Cristiana de Personas con Discapacidad – Oruro (FRATER Oruro); 218. Fundación Levántate Mujer; 219. Junta de Vecinos del Distrito 3 de Oruro; 220. Junta de Vecinos Plan 500 – Oruro; 221. Magisterio Huanuni; 222. Organización de Mujeres Bartolina Sisa – Oruro; 223. Organización Nacional de

Activistas por la Emancipación de la Mujer - Oruro (ONAEM); 224. Sindicato de Trabajadoras del Hogar Oruro (SINTRAHOR); 225. Unión Departamental del Adulto Mayor UDAM; 226. Universidad Privada Abierta Latinoamericana. DEPARTAMENTO DE POTOSÍ: 227. Asamblea Feminista Comunitaria; 228. Asamblea Permanente de Derechos Humanos de Potosí; 229. Asociación de Esposas de Policías; 230. Asociación de Mujeres Profesionales de Potosí; 231. Asociación Nacional de Suboficiales, Sargentos, Clases y Policías (ANSSCLAPOL); 232. Centro de Investigación y Apoyo Campesinado - Potosí (CIAC); 233. Centro de Orientación Socio Legal para las personas Adultas Mayores – Potosí (COSLAM); 234. Colectivo "A Mi Manera" TLGB; 235. Colectivo Cabildeo – Potosí; 236. Comunidad Paranturi Bartolina Sisa; 237. Consejo de Adultos Mayores; 238. Contexto; 239. Cooperativa Minera San Cristóbal; 240. Deporte Integrado Potosí de Personas con Discapacidad; 241. F.D.M.Q.O.P; 242. Federación de Trabajadoras por Cuenta Propia – Potosí; 243. Fraternidad Cristiana de Personas con Discapacidad – Potosí (FRATER Potosí); 244. Fundación ACLO; 245. Fundación Ecológica Rikcharina; 246. MUSUQ ÑAN - Nuevos Horizontes por un Cambio Social; 247. Nuevo Potosí; 248. Organización Nacional de Activistas por la Emancipación de la Mujer - Potosí (ONAEM); 249. Personas con Discapacidad Encargadas de la Vigilancia del Parque Vehicular; 250. Sindicato de Trabajadoras del Hogar de Potosí; 251.Sociedad Unión Potosí; 252. Universidad Autónoma Tomás Frías; 253. Vida Independiente;

JS7 **Joint submission No. 7** by: CIDOB-CONAMAQ: Confederación de los Pueblos Indígenas de Bolivia (CIDOB) - Consejo Nacional de Ayllus y Markas del Qullasuyu (CONAMAQ), La Paz-Santa Cruz de la Sierra, (Bolivia);

JS8 **Joint submission No. 8** by: Mano Diversa Asociación Civil; Red Trebol – Red Nacional de Mujeres Trans de Bolivia ; MTN – Mesa de Trabajo Nacional Asociación Civil; ILGA - International Lesbian and Gay Association, Bolivia;

JS9 **Joint submission No. 9** by: Fundación Marista de Solidaridad Internacional (FMSI), Roma (Italia) y Observatorio Infantojuvenil (Universidad Autónoma Gabriel René Moreno - Facultad de Humanidades), Congregación Marista, Fe y Alegría Bolivia, Fundación SEPA, Fundación Son de Vida, Fundación Hombres Nuevos, Fundación SEMBRAR, Fundación Paz y Esperanza, Proyecto Don Bosco, Red Departamental de Protección de la niñez y adolescencia,

JS 10 (CPTI-IFOR) **Joint submission No. 10** by: Conscience and Peace Tax International (CPTI) - International Fellowship of Reconciliation (IFOR), Genève (Switzerland);

JS 11 **Joint submission No. 11** by: CIVICUS Johannesburg (South Africa) and Fundación CONSTRUIR, Bolivia;

JS 12 **Joint submission No. 12** by: Edmund Rice International, Franciscans International, Therapy and Research Institute on the Effects of Torture and State Violence (Instituto de Terapia e Investigación sobre las Secuelas de la Tortura y la Violencia Estatal), Maryknoll Global Concerns Group in Bolivia, VIVAT International, Cochabamba/New York/Geneva;

National human rights institution(s):

DPB Defensoría del Pueblo, La Paz, (Bolivia);*

Regional intergovernmental organization(s):

IACHR-OAS	Inter-American Commission on Human Rights - Organization of American States, Washington, D.C. (United States of America).

[2] The following abbreviations have been used in the present document:

ICERD	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination
ICESCR	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights
OP-ICESCR	Optional Protocol to ICESCR
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights
ICCPR-OP 1	Optional Protocol to ICCPR
ICCPR-OP 2	Second Optional Protocol to ICCPR, aiming at the abolition of the death penalty
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women
OP-CEDAW	Optional Protocol to CEDAW
CAT	Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment
OP-CAT	Optional Protocol to CAT
CRC	Convention on the Rights of the Child
OP-CRC-AC	Optional Protocol to CRC on the involvement of children in armed conflict
OP-CRC-SC	Optional Protocol to CRC on the sale of children, child prostitution and child pornography
OP-CRC-IC	Optional Protocol to CRC on a communications procedure
ICRMW	International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families
CRPD	Convention on the Rights of Persons with Disabilities
OP-CRPD	Optional Protocol to CRPD
CPED	International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance

[3] Reference is made in the present document to the following recommendations (A /HRC/14/7, para. 98):

1. To consider ratifying or acceding to the international human rights instruments to which it is not yet party (Nigeria); to ratify the Second Optional Protocol to the International Covenant on Civil and Political Rights (Switzerland); to consider ratifying, as early as possible, the Optional Protocol to the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights and the Second Protocol thereto (Argentina);
2. To continue to exercise its right to self-determination and independence and to move forward with its sovereign commitment to positioning its legal system so as to meet the needs of its people, as is already being done (Cuba);
3. To strengthen its legal framework and mechanism for promoting and protecting the human rights of its population (Lao People's Democratic Republic);
4. To promote the adoption, on a priority basis, of the draft bill for the prevention and elimination of all forms of discrimination and to consider favourably the criminalization of racial discrimination, in keeping with recommendations made by the Committee on the Elimination of Racial Discrimination and other international mechanisms (Mexico); to include the criminalization of all forms of racial discrimination in the draft bill on the elimination of all forms of discrimination, expected to be adopted by the Legislature, as recommended by the Special Rapporteur on indigenous people, the High Commissioner for Human Rights and the United Nations country team, if that has not yet been done (Guatemala);
5. To strengthen the national mechanisms for the advancement of women so that a gender perspective is reflected, in a cross-cutting manner, as a priority issue in policies and sectoral programmes (Mexico);
6. To adopt, as early as possible, a comprehensive law against the trafficking in human beings and to adopt the measures necessary to prevent and combat that scourge (Argentina); and to

conclude the development of a national strategy for combating the trafficking in persons and their illicit movement (Belarus);

7. To promulgate, as soon as possible, the new integral law on the sale of children, sexual exploitation and trafficking, and to take concrete and immediate actions to strengthen the National Council against Human Trafficking (Poland);
8. To continue to implement the policies aimed at guaranteeing the best interests of children and adolescents, and to consider the establishment of a children's ombudsman in that context (Bangladesh); to establish an office of the children's ombudsman (Poland);
9. To consider the achievement of the human rights goals approved by resolution 9/12 of the Human Rights Council (Brazil)[1];
10. To strengthen efforts to ensure respect for fundamental human rights (Palestine);
11. To expand its ongoing policies and programmes in order to consolidate the realization of a Bolivia that is plurinational and based on equality and social justice for all (Cuba);
12. To initiate sectoral policies taking into account the needs of certain vulnerable groups (Algeria);
13. To take effective measures and provide funds for the development of standards and policies to meet the needs of the most vulnerable groups in various areas, in particular education, health and housing (Islamic Republic of Iran);
14. To devote special attention to protecting and promoting the rights of women and children in the processes of developing and implementing national policy (Belarus);
15. To reinforce the policy of promoting children's rights and the implementation of the Guidelines for the Alternative Care of Children, according to Human Rights Council resolution 11/7 and General Assembly resolution 64/142 (Brazil)[1];
16. To expeditiously adopt, implement and monitor policies and programmes aimed at combating the sale of children and sexual exploitation and trafficking (Slovakia);
17. To embark on a clear road map for the swift implementation of the legislation and regulatory framework for the new Constitution so that it can make progress with regard to economic, social and cultural rights and to achieve the Millennium Development Goal related to poverty reduction (Syrian Arab Republic);
18. To continue to cooperate with the United Nations and other international organizations to strengthen human rights in Bolivia (Lao People's Democratic Republic);
19. To extend a standing invitation to all special procedures (Brazil); to consent, as early as possible, to all outstanding requests by special procedures to visit Bolivia (Republic of Korea); to respond positively, as soon as possible, to unanswered requests for visits by special procedures rapporteurs (France);
20. To strengthen the fight against discrimination and violence against women (Brazil); to repeal without delay all legislation that discriminates against women, including discriminatory provisions in its criminal and civil law (Netherlands);
21. To continue efforts to eliminate discrimination against indigenous peoples (Azerbaijan);
22. To continue its work to eliminate discrimination against women and children among indigenous peoples (Kyrgyzstan);
23. To continue to move forward in implementing programmes and measures aimed at combating all forms of discrimination (Colombia);
24. To continue to promote equal opportunities and to fight poverty (Angola);
25. To continue efforts to ensure equal opportunities for girls and women in terms of education, access to employment, housing and working conditions (Egypt);
26. To include sexual orientation and gender identity in all laws and initiatives combating discrimination and promoting equality, and to develop public education and sensitivity programmes and make them available, including to police, military, judicial, prison and other authorities (Netherlands);
27. To amend domestic legislation, in keeping with its international commitments, to include the concept of torture (Argentina);
28. To improve detention conditions in general, particularly for women and children (Italy); To take concrete measures to prevent prison overcrowding and enhance prison education and training in order to reintegrate inmates into society (Turkey); to intensify efforts to improve the situation in detention centres and prisons, with a special focus on ensuring the separation of juvenile convicts from adult inmates (Slovakia);

29. To ensure that all children living in detention are accorded special protection, including the nutrition, health and educational services necessary for their proper development (Austria);
30. To make greater efforts to protect children and women from all forms of abuse, in particular trafficking and domestic violence (Slovenia);
31. To take specific measures to combat domestic violence against women and children (France); to take all measures necessary to eradicate gender violence, including the classification of femicide and its adequate penalization (Netherlands); to take further measures to put an end to violence against women (Azerbaijan);
32. To create a unified data register on violence against women, as well as norms to address the murder of women, and to promulgate Framework Law 810 on Sexual and Reproductive Rights in the country (Spain); to establish a unified registry of cases of violence against women, and to intensify efforts to improve human rights for women (Norway);
33. To incorporate into the new plans the need for a unified register of cases of violence against women, and to increase efforts to combat that scourge and impunity for those who commit such acts, and in particular to consider criminalizing the crime of femicide (Costa Rica);
34. To continue to strengthen measures to eliminate all forms of servitude and forced labour, including with international cooperation and assistance, and social programmes aimed at reducing the vulnerability of the victims of that scourge (Mexico); to intensify efforts to eliminate the servitude and forced labour persisting in some parts of the country (Azerbaijan);
35. To study the possibility of seeking technical assistance in the area of reintegration programmes for exploited children and regarding juvenile justice (Malaysia);
36. To adopt specific measures to protect boys, girls and adolescents from all violence against them, to eradicate child labour, to combat the exploitation of boys, girls and adolescents and to prohibit all forms of corporal punishment (Costa Rica);
37. To strengthen measures to abolish servitude and forced labour in the country, with the assistance of the International Labour Organization, and to seek technical assistance in the reintegration of programmes aimed at exploited children, juvenile justice and follow-up to the study on violence against children (Spain); to intensify efforts to combat the manifestation of servitude (Algeria);
38. To continue to implement protection programmes for girls and boys, in particular to eliminate child labour (Chile); to take effective measures to protect children from exploitative forms of labour and work in hazardous areas (Germany); to urgently adopt and implement measures to address child labour, in particular its exploitative forms (Slovakia);
39. To accelerate judicial reforms in order to ensure the independence and impartiality of the system and a corruption-free environment (Slovakia); to continue reforms to improve the judicial system (Turkey); to ensure that the judiciary system respects the principle of independence from the executive branch, as well as the rule of law (Slovenia); to guarantee the full independence of the judiciary system, in accordance with relevant international standards (France);
40. To adopt the measures necessary to ensure the independence of the judicial branch from the executive branch in order to promote the rule of law and guarantee the proper functioning of the Constitutional Court and the Supreme Court (Italy); To delay no longer in appointing members of the highest judicial authorities and to ensure the impartiality of those members (Denmark); to end the paralysis of the Constitutional Tribunal by appointing new judges (Germany); to ensure that the draft electoral law under the new constitution and the process of appointments guarantee the independence of the judiciary (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland);
41. To consider more comprehensive measures that go beyond the 15 integrated justice services referred to in the national report (Denmark);
42. To take measures to ensure that the Constitutional Court, which is provided for under the Constitution, becomes functional as soon as possible (Algeria); to promote judicial independence and strengthen the rule of law by ensuring that key institutions such as the Constitutional Tribunal and the Supreme Court operate in a free, fair and transparent manner and serve as an effective and independent check on the executive and legislative branches (United States of America);
43. To designate members of the Supreme Court and the Constitutional Tribunal who are of proven technical ability and are independent of any external influence (Norway); to identify means by which the Supreme Court and the Constitutional Court can carry out their functions,

especially through the designation of members of proven technical ability, moral probity and independence from external influence (Netherlands); to adopt legislation, fill vacancies and provide adequate resources to ensure that institutions such as the judiciary, which play a vital role in protecting and implementing human rights, are independent and effective (Canada);

44. To promptly adopt effective measures to ensure that the judicial authorities are elected by direct universal suffrage, in order to guarantee the independence and impartiality of the judicial bodies, often represented by members of elite classes as a result of unsound management by previous Governments, which has caused impunity and delays in the area of justice (Nicaragua);
45. To continue efforts to implement the provisions of the new Constitution in order to ensure that indigenous peoples fully enjoy their rights (Slovenia); to ensure that the implementation of indigenous systems of justice conforms to international human rights standards, including those set out in the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (Canada);
46. To take the measures necessary to ensure that the traditional indigenous justice system complies with the provisions of the international human rights treaties that Bolivia has ratified (Netherlands); to ensure that the separation of ordinary and indigenous courts does not contribute to tensions among different communities, but rather promotes inclusion and social stability by, inter alia, bringing the jurisdiction into full conformity with the new Constitution (Austria); to ensure that all judgments and sentences handed down by indigenous courts respect international provisions and, in that regard, to establish an appeals system and an independent monitoring system (Switzerland);
47. To take the measures necessary to make the ordinary justice system effective and independent of political pressures, devoting particular attention to the problem of violence against women (Switzerland);
48. To debate thoroughly, in the Plurinational Legislative Assembly, the issue of the right of individuals to appeal in cases addressed by communal courts, before the law on jurisdiction delimitation is adopted and, in that context, to devote particular attention to the contradiction between article 28 of the Procedural Penal Code and article 192.1 of the new Constitution (Finland);
49. To take steps to reduce the use of pre-trial custody, to increase alternatives to imprisonment and to develop policies to protect the best interests of children with a parent in detention (Austria);
50. To adopt the measures necessary to prevent cases of lynching, in particular through the strengthening of the police and justice sectors (Chile);
51. To take further measures to bring to justice all perpetrators of abuse in order to eradicate impunity for those who commit human rights violations (Sweden); to expedite impartial investigations into the violent incidents in Santa Cruz and Pando with a view to identifying those responsible and bringing them to justice in a fair trial before an independent court (Austria); to conclude a thorough and impartial judicial investigation into the acts of violence in Pando (United Kingdom);
52. To thoroughly investigate complaints filed by journalists and to promote good relations with and among media institutions (Norway); to take measures to protect journalists from acts of violence and intimidation (Germany);
53. To more effectively enforce the criminal penalties for official corruption (United States of America);
54. To consider making further efforts to train law enforcement officials, judges and police officers in the area of human rights (Egypt);
55. To fully guarantee freedom of expression, ensuring that regulation in respect of the mass media is carried out in accordance with international human rights instruments (Chile); to robustly support and uphold the universal principle of freedom of expression, recognizing that such freedom is essential to a fully functioning democracy (United States of America); to contribute to an atmosphere supportive of independent and diverse media, including by encouraging all actors, including public officeholders and political actors, to condemn any attempt to intimidate the media and by fully investigating all complaints of media harassment and prosecuting those responsible (Canada)[1];
56. To develop the new media legislation on the basis of broad consultation with all stakeholders, and to ensure full respect for international standards on human rights (Slovenia);

57. To approve, as soon as possible, the draft law against assault and gender-based political violence (United Kingdom);
58. To continue to promote the democratization of mass media through the promotion of bilingualism and the use of media in rural areas (Lebanon);
59. To study the possibility of formulating national policy on short-, medium- and long-term employment (Malaysia);
60. To continue to implement its macro-economic and structural policy in such a way as to ensure the enjoyment of human rights, and to achieve dignified living conditions for the entire population of Bolivia (Russian Federation);
61. To continue to provide technical and financial assistance for the development of agricultural production in the context of the enjoyment of the right to decent food, in particular with support for medium-sized and small enterprises (Russia Federation);
62. To continue to fight poverty with the support and cooperation of the international community (Bangladesh); to intensify programmes to combat poverty with the assistance of the international community, as needed (Algeria); to strengthen measures to reduce poverty (Azerbaijan); to continue efforts to eliminate poverty (Kyrgyzstan);
63. To strengthen efforts to eradicate extreme poverty through the amendment of its macro-economic and structural policies (Islamic Republic of Iran);
64. To share experiences in the implementation of the Zero Malnutrition Programme and the Juana Azurduy voucher programme, which has reduced the maternal mortality and child malnutrition rates (Bangladesh);
65. To continue efforts aimed at the broader and more just redistribution of national wealth (Algeria); to adopt the measures necessary to ensure that its social programmes reach the most vulnerable groups of society (Panama);
66. To continue active cooperation with international organizations on the provision of technical assistance to support people with disabilities (Kyrgyzstan);
67. To continue to implement programmes for the protection of women's rights, in particular pregnant women, with a view to significantly reducing the maternal and infant mortality rates and the malnutrition rate (Chile); to continue to implement measures to reduce maternal mortality (Turkey);
68. To continue its reforms to improve the level and the quality of social protection, education and health (Belarus);
69. To take further efforts to ensure that all women enjoy their right to sexual and reproductive health, and to increase access to health services, particularly in rural areas, in order to reduce the incidence of maternal mortality, especially among young, rural and indigenous women (Sweden); to continue to promote the implementation of the pilot project aimed at vaccination against cervical cancer (Colombia);
70. To continue to make efforts to sustainably increase coverage and benefits under the Bono Juana Azurduy voucher system with a view to reducing levels of maternal and infant mortality and chronic malnutrition among children under the age of 2 (Colombia);
71. To explore possibilities for further cooperation at the regional and international levels with relevant stakeholders with a view to achieving the Millennium Development Goals related to poverty eradication, nutrition, water and sanitation and environmental sustainability (Malaysia); to seek development assistance from development partners and United Nations specialized agencies in order to find solutions to identified challenges hampering the enjoyment of human rights and the achievement of the Millennium Development Goals (Nigeria); to continue efforts to ensure the implementation of the Millennium Development Goals, in particular by ensuring universal primary education and combating illiteracy, which would guarantee that the population enjoys its social and economic rights (Lebanon);
72. To develop a national strategy for human rights education in the school system, in accordance with the Plan of Action of the World Programme for Human Rights Education, with the full participation of all stakeholders (Italy);
73. To consolidate the progress made within the framework of literacy programmes (Algeria);
74. To continue to strengthen the rights of indigenous peoples, placing priority on the adoption of a law to prevent and eliminate all forms of discrimination and criminalizing such offences (Bolivarian Republic of Venezuela); to intensify measures to ensure that indigenous peoples' rights are respected at the community level (Norway);

75. To continue efforts to ensure a life of dignity for members of indigenous communities (Pakistan);
76. To continue to consolidate the rights of indigenous peoples both in practice and within its legal framework, thereby guaranteeing their participation and consultation (Bolivarian Republic of Venezuela);
77. To continue to effectively address the precarious situation of the Guaraní indigenous peoples (Germany);
78. To consider intensifying its efforts to eliminate discrimination against migrants (Egypt).

[4] A /HRC/14/7, recommendations 98.4 (Mexico; Guatemala); 98.12 (Algeria); 98.13 (Islamic Republic of Iran); 98. 22 (Kyrgyzstan); 98.23 (Colombia); 98.24 (Angola); 98.26 (Netherlands); 98.66 (Kyrgyzstan) and 98.74 (Bolivarian Republic of Venezuela; Norway) . See Endnote 3 above.

[5] Defensoría del Pueblo, para. 5.

[6] Ibid, para. 6

[7] Ibid, para. 7.

[8] Ibid, para. 8.

[9] Ibid, para. 9.

[10] A /HRC/14/7, recommendations 98. 27 (Argentina). See Endnote 3 above.

[11] Defensoría del Pueblo, para. 34.

[12] Ibid, para. 36.

[13] A /HRC/14/7, recommendations 98. 28 (Austria) and 98.49 (Austria). See Endnote 3 above.

[14] Defensoría del Pueblo, para. 29.

[15] A /HRC/14/7, recommendations 98. 5 (Mexico); 98.14 (Belarus); 98.22 (Kyrgyzstan); 98.20 (Netherlands); 98.25 (Egypt); 98.30 (Slovenia); 98.31 (France; Netherlands; Azerbaijan); 98.32 (Spain; Norway); 98.33 (Costa Rica); 98.57(United Kingdom); 98.64(Bangladesh); 98.67 (Chile; Turkey); 98.69 (Colombia); 98.70 (Colombia). See Endnote 3 above.

[16] Defensoría del Pueblo, paras.19-20.

[17] A /HRC/14/7, recommendations 98. 8 (Bangladesh; Poland); 98.14 (Belarus); 98.15 (Brazil); 98.16 (Slovakia); 98.29 (Austria); 98.30 (Slovenia); 98.31 (France; Netherlands; Azerbaijan); 98.36 (Costa Rica); 98.38 (Chile; Germany; Slovakia); 98.49 (Austria); 98.70 (Colombia). See Endnote 3 above.

[18] Defensoría del Pueblo, para. 22-24.

[19] A /HRC/14/7, recommendations 98.6 (Argentina; Belarus); 98.7 (Poland) and 98.16 (Slovakia). See Endnote 3 above.

[20] Defensoría del Pueblo, para. 38.

[21] Ibid, para. 39.

[22] Ibid, para. 40.

[23] A /HRC/14/7, recommendations 98.2 (Cuba); 98.3 (Lao People's Democratic Republic); 98.39 (Slovakia; Turkey; Slovenia; France); 98.40 (Italy; Denmark; Germany; United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland); 98.42 (Algeria; United States of America); 98.43 (Norway; Netherlands; Canada); 98.44 (Nicaragua); 98.47 (Switzerland); 98.49 (Austria); 98.51 (Sweden; Austria, United Kingdom and Northern Ireland); 98.53 (United States of America). See Endnote 3 above.

[24] Defensoría del Pueblo, para. 41.

[25] Ibid, para. 42.

[26] Ibid, para. 43.

[27] Ibid, para. 44.

[28] A /HRC/14/7, recommendations 98. 25 (Egypt); 98.59 (Malaysia). See Endnote 3 above.

[29] Defensoría del Pueblo, paras.12-13.

[30] A /HRC/14/7, recommendations 98. 25 (Egypt). See Endnote 3 above.

[31] Defensoría del Pueblo, para. 14.

[32] Ibid, para. 15.

[33] Ibid, para.17.

[34] A /HRC/14/7, recommendations 98. 68 (Belarus). See Endnote 3 above.

[35] Defensoría del Pueblo, para. 10.

[36] Ibid, para. 21.

[37] A /HRC/14/7, recommendations 98. 25(Egypt); 98.68 (Belarus); 98.73 (Algeria). See Endnote 3 above.

[38] Defensoría del Pueblo, para. 11.

[39] Ibid, para. 25.

[40] A /HRC/14/7, recommendations 98. 21(Azerbaijan); 98.34 (Mexico; Azerbaijan); 98.37 (Algeria); 98.45 (Slovenia; Canada); 98.46 (Netherlands; Austria; Switzerland); 98.75 (Pakistan); 98.76 (Bolivarian Republic of Venezuela); 98.77 (Germany). See Endnote 3 above.
[41] Defensoría del Pueblo, para.26.
[42] Ibid, para.27.
[43] Ibid, para.28.
[44] A /HRC/14/7, recommendations 98. 30 (Slovenia); 98.78 (Egypt). See Endnote 3 above.
[45] Defensoría del Pueblo, para.37.
[46] The following abbreviations have been used in the present document:

CERD	Committee on the Elimination of Racial Discrimination
CESCR	Committee on Economic, Social and Cultural Rights
HR Committee	Human Rights Committee
CEDAW	Committee on the Elimination of Discrimination against Women
CAT	Committee against Torture
CRC	Committee on the Rights of the Child
CMW	Committee on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families
CRPD	Committee on the Rights of Persons with Disabilities
CED	Committee on Enforced Disappearances
SPT	Subcommittee on Prevention of Torture

[47] Submission from the Inter-American Commission on Human Rights, page 2. http://www.oas.org/juridico/english/sigs/a-53.html (accessed on 26 May 2014).
[48] World Coalition against the Death Penalty, para 4.
[49] HRW, page 5.
[50] AI, page 4. See also submission and recommendations from HRW, pages 1-2 and 5 and JS6, para 25.
[51] A /HRC/14/7, recommendation 98.27 (Argentina). See Endnote 3 above.
[52] SRI – Colectivo TLGB para. 8. See also submission from JS8.
[53] JS8, para. 36.
[54] JS8, para. 40. See also submissions from SRI – Colectivo TLGB, para. 6 and JS6, paras. 55-56.
[55] AI, page 4. See also submissions from JS1, paras. 24-27 and JS6, para.62.
[56] JS12, paras 47-50.
[57] JS12, para. 17.
[58] JS6, paras. 47-48.
[59] AI, page 1.
[60] JS6, paras.24-25.
[61] A /HRC/14/7, recommendations 98.5 (Mexico) and 98.14 (Belarus). See Endnote 3 above.
[62] JS1, paras 1-4.
[63] JS6, paras 5-6.
[64] JS6, paras 5-6..
[65] JS6, paras. 64-65.
[66] AI, page 2.
[67] AI, page 5.
[68] A /HRC/14/7, recommendation 98.26 (The Netherlands). See Endnote 3 above.
[69] JS8, paras. 29-45. See also recommendations from SRI – Colectivo TLGB.
[70] A /HRC/14/7, para. 98, recommendations 98.1 (Nigeria; Switzerland; Argentina); 98.3 (Lao People's Democratic Republic); 98.9 (Brazil); 98.10 (Palestine); 98.18 (Lao People's Democratic Republic); 98.46 (Netherlands; Austria; Switzerland); 98.54 (Egypt); 98.72 (Italy). See Endnote 3 above.
[71] JS6, para. 2.
[72] A /HRC/14/7, para. 98, recommendations 98.4 (Mexico; Guatemala); 98.5 (Mexico); 98.20 (Netherlands); 98.22 (Kyrgyzstan); 98.24 (Angola); 98.25 (Egypt). See Endnote 3 above.
[73] JS12, paras.37-41.
[74] A /HRC/14/7, para. 98, recommendations 98.4 (Mexico, Guatemala); 98.20 (Netherlands); 98.22 (Kyrgyzstan); 98.26 (Netherlands). See Endnote 3 above.
[75] JS1, para. 5.
[76] JS1, paras. 6-9.See also submission from JS6, para. 19-21.
[77] JS6, paras. 30-31.
[78] JS6, para 25.
[79] HRW, page 5.

[80] A /HRC/14/7, para. 98, recommendation 98.28 (Italy, Turkey and Slovakia) and A/HRC/14/, recommendation 98.49 (Austria). See Endnote 3 above.
[81] AI, page 5. See also submission from JS1, paras. 15-19.
[82] JS12, paras. 51-62.
[83] HRW, page 3 and 5.
[84] ACISJF IN-VIA page 3.
[85] JS6, para. 48 and JS4, paras. 19-20.
[86] JS4, paras. 19-20.
[87] A /HRC/14/7, recommendations 98.4 (Mexico, Guatemala), 98.5 (Mexico), 98.6 (Argentina, Belarus), 98.14 (Belarus), 98.20 (Brazil, Netherlands), 98.22 (Kyrgyzstan), 98.25 (Egypt), 98.30 (Slovenia), 98.31 (France, Netherlands, Azerbaijan), 98.33 (Costa Rica), 98.47 (Switzerland) and 98.57 (United Kingdom). See Endnote 3 above.
[88] AI, page 1.
[89] HRW, page 6.
[90] JS12, paras. 42-46.
[91] Foundation Levántate Mujer, pages 4-5. See also submission from ACISJF IN-VIA. See also submission JS1, paras. 28-37.
[92] JS1, paras. 28-37.
[93] A /HRC/14/7, recommendation 98.36 (Costa Rica). See Endnote 3 above.
[94] Global Initiative to End All Corporal Punishment of Children, page 1 and para. 2.1. See also submission JS4, paras. 11-17.
[95] JS4, paras. 11-17.
[96] JS12, paras. 7-17. See additional recommendations in para. 17.
[97] A/HRC/14/7, recommendations 98.6 (Argentina, Belarus) and 98.30 (Slovenia). See Endnote 3 above.
[98] JS1, paras 38-41.
[99] ACISJF IN-VIA, pages 3-4.
[100] JS4, paras. 7-9.
[101] Foundation Levántate Mujer, pages 1-2.
[102] A/HRC/14/7, recommendations 98.36 (Costa Rica) and 98.38 (Chile, Germany, Slovakia). See Endnote 3 above.
[103] Joint submission No. 9 by Fundación Marista de Solidaridad Internacional y Observatorio Infantojuvenil, Congregación Marista, Fe y Alegría, Fundación SEPA, Fundación Son de Vida, Fundación Hombres Nuevos, Fundación SEMBRAR, Fundación Paz y Esperanza, Proyecto Don Bosco, Red Departamental de Protección de la niñez y adolescencia, pages 6-9.
[104] JS12, paras. 23-28.
[105] Foundation Levántate Mujer, pages 3-4.
[106] Joint submission No. 9 by Fundación Marista de Solidaridad Internacional y Observatorio Infantojuvenil, Congregación Marista, Fe y Alegría, Fundación SEPA, Fundación Son de Vida, Fundación Hombres Nuevos, Fundación SEMBRAR, Fundación Paz y Esperanza, Proyecto Don Bosco, Red Departamental de Protección de la niñez y adolescencia, pages 5-6.
[107] JS4, paras.23-27. JS12, para. 28.
[108] A/HRC/14/7, recommendations 98.3 (Lao People's Democratic Republic); 98.12 (Algeria); 98.65 (Algeria, Panamá); 98.8 (Bangladesh, Poland). See Endnote 3 above.
[109] Joint submission No. 9 by Fundación Marista de Solidaridad Internacional y Observatorio Infantojuvenil, Congregación Marista, Fe y Alegría, Fundación SEPA, Fundación Son de Vida, Fundación Hombres Nuevos, Fundación SEMBRAR, Fundación Paz y Esperanza, Proyecto Don Bosco, Red Departamental de Protección de la niñez y adolescencia, pages 6-9.
[110] ACISJF IN-VIA pages 3-4.
[111] JS6, paras. 28-29.
[112] A/HRC/14/7, recommendations 98.39 (Slovakia, Turkey, Slovenia, France);98.40 (Italy, Denmark, Germany, United Kingdom); 98.42 (Algeria, United Sates of America); 98.43 (Norway, Netherlands, Canada); 98.44 (Nicaragua); 98.47 (Switzerland). See Endnote 3 above.
[113] AI, page 4.
[114] JS, paras. 11-14.
[115] HRW, page 5. See also submission from JS12, paras. 51-62 and JS6, para. 51.
[116] HRW, page 6.
[117] JS4, paras 30-32.
[118] HRW, pages 1-2. See also submission AI, page 4 and JS6, para. 9.
[119] AI, page 4.
[120] A /HRC/14/7, recommendation 98.51 (Sweden, Austria, United Kingdom). See Endnote 3 above.

[121] Plataforma de Luchadores Sociales contra la Impunidad por la Justicia y por la Memoria Histórica (PLS), pages, 1-2. See annexes for cases cited. See also submission from JS6, para. 7.
[122] Plataforma de Luchadores Sociales contra la Impunidad por la Justicia y por la Memoria Histórica (PLS), pages, 1-2. See annexes for cases cited. See also submission from JS6, para. 7.
[123] JS6, para. 7.
[124] HRW, page 5.
[125] A/HRC/14/7, recommendation 98.51 (Sweden, Austria, United Kingdom). See Endnote 3 above.
[126] AI, page 1.
[127] HRW, pages 1-2 and 5. See submission for description of cases.
[128] Submission from the Inter-American Commission on Human Rights, page 3. See also I/A Court H.R., Case of Ibsen Cárdenas and Ibsen-Peña v. Bolivia. Merits, Reparation and Costs. Judgment of September 1, 2010. Series C No. 217 (Available at: http://www.corteidh.or.cr/index.php/en/decisions-and-judgments).
[129] Conscience and Peace Tax International - International Fellowship of Reconciliation, pages 1-5. See submission for case cited.
[130] CIVICUS and Fundación CONSTRUIR, pages 2-5.
[131] CIVICUS and Fundación CONSTRUIR, para. 6.3.
[132] A /HRC/14/7, recommendations 98.52 (Norway, Germany) and 98.55 (Chile, United States of America, Canada). See Endnote 3 above.
[133] HRW, page 4 and 6.
[134] RSF-RWB, pages 1 and 3. See submission for cases cited.
[135] APLP, pages 1- 5. See submission for cases cited.
[136] RSF-RWB, page 3.
[137] RSF-RWB, page 2.
[138] CIVICUS and Fundación CONSTRUIR, paras. 6, 6.1 and 6.2. See also submission JS6, paras. 15-18.
[139] AI, page 5. See also submission JS6, paras. 15-18.
[140] JS6, para. 18.
[141] Submission from the Inter-American Commission on Human Rights, page 3. See also 108/11 – IACHR Urges Bolivia to Guarantee Protesters Physical Integrity and Security, Washington D.C., October 17, 2011. See also submission from CIDOB-CONAMAQ, paras. 15-17 and paras. 23-24.
[142] AI, pages 3 and 5. See also submission from CIDOB-CONAMAQ.
[143] A /HRC/14/7, recommendation 98.57 (United Kingdom). See Endnote 3 above.
[144] JS1, paras. 10-14. See also submission JS12, paras. 47-60 and JS6, paras. 67-69.
[145] A /HRC/14/7, recommendations 98.25 (Egypt) and 98.67 (Chile, Turkey). See Endnote 3 above.
[146] JS1, paras. 42-54.
[147] JS12, para 41.
[148] JS8, para. 43.
[149] JS6, paras.52-54.
[150] Fundación Agua ConVida, pages 1-9.
[151] JS12, para.36.
[152] A /HRC/14/7, recommendation 98.25 (Egypt). See Endnote 3 above.
[153] JS1, paras. 55- 58.
[154] JS6, paras. 45-46.
[155] A /HRC/14/7, recommendations 98.13 (Islamic Republic of Iran) and 98.68 (Belarus). See Endnote 3 above.
[156] JS12, para. 36.
[157] A /HRC/14/7, recommendations 98.32 (Spain), 98.67 (Chile, Turkey); 98.69 (Sweden, Colombia) and 98.70 (Colombia). See Endnote 3 above.
[158] JS1, paras. 24-27. See also submission from JS4, paras. 33-34.
[159] Ipas & SRI, paras. 22 and 26. See also submission from JS1, paras. 24-27.
[160] AI, pages 3-4. Ipas & SRI, para. 19.
[161] HRW, page 6. See also submission from Ipas & SRI and JS1.
[162] AI, page 2.
[163] AI, pages 3-4. See also submission from HRW and case cited in page 5.
[164] JS8, para. 44.
[165] JS6, paras. 65-66.
[166] A /HRC/14/7, recommendations 98.13 (Islamic Republic of Iran); 98.68 (Belarus); 98.72 (Italy); 98.25 (Egypt); 98.71 (Malaysia, Nigeria, Lebanon) and 98.73 (Algeria). See Endnote 3 above.
[167] Joint submission No. 9 by Fundación Marista de Solidaridad Internacional y Observatorio Infantojuvenil, Congregación Marista, Fe y Alegría, Fundación SEPA, Fundación Son de Vida, Fundación Hombres Nuevos, Fundación SEMBRAR, Fundación Paz y Esperanza, Proyecto Don

Bosco, Red Departamental de Protección de la niñez y adolescencia, pages 2-4. See also submission JS1, paras. 20-23.

168 JS6, paras. 43-44.

169 JS12, paras.18-22.

170 JS1, paras. 20-23. See also JS4, paras. 21-22.

171 JS12, paras. 37-41.

172 JS8, para. 45.

173 A /HRC/14/7, recommendation 98. 66 (Kyrgyzstan). See Endnote 3 above.

174 JS6, paras.52-54.

175 ACISJF IN-VIA, page 4.

176 AI, page 1.

177 AI, page 5. See also submission from CIDOB-CONAMAQ.

178 CIDOB-CONAMAQ, pages 1-10. See submission for cases cited.

179 CIDOB-CONAMAQ, para 32. See submission for cases cited.

180 International Human Rights Clinic of the University of Oklahoma (IHRC-UO), page 2.

181 AI, page 5. See also submission from CIDOB-CONAMAQ.

182 Foundation Levántate Mujer, page 5.

183 JS6, paras 57-58.

184 JS6, paras 57-58.

185 Submission from the Inter-American Commission on Human Rights, page 3. See also I/A Court H. R., Case of Pacheco Tineo Family v. Bolivia. Preliminary Objections, Merits, Reparations and Costs. Judgment of November 25, 2013. Series C No. 272 (Available at: http://www.corteidh.or.cr/index.php/en/decisions-and-judgments).

186 CORIDUP, pages 1- 4.

187 JS2 - Central Kochi Piakala y Organización Territorial de Bases, pages 1-8.